جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

القياس والإفصاح المحاسبي وأهميتهما في جودة المعلومات

(دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي وبنك التنمية الصناعية)

Measurement and disclosure and its importance in the quality of information

(The case of Faisal Islamic Bank and the Industrial Development Bank study)

إعداد الطلاب

1. أحمد حسن عبدالرحمن محمد
2. الحارث أبوعبيدة الأمين عباس
3. حسام علي الناجي إبراهيم
4. فاطمة أحمد عثمان أحمد
5. معتز أزهري أحمد سيد أحمد

إشراف :

د. مصطفي نجم البشاري

1437هـ – 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض

"أمهاتنا العزيزات"

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلت انامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير

"آبائنا الأعزاء"

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

"إخوتي وأخواتي"

إلى الأرواح التي سكنت روحي

الأن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوه البعيدة
إلى الذين أحببتهم وأحبوني

"أصدقائي "

الباحثون

الشكر والعرفان

الحمد لله على ما أولانا من جزيل نعمة ،وواسع فضلة وكرمة ،والصلاة والسلام على سيد المرسلين ،سيدنا محمد وعلى آلة وصحبة أجمعين.

بكل إخلاص وتقدير ،ووفاءً وعرفانا بالجميل الذي نسدي شكرنا وتقديرنا وإمتناننا لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ذلك الصرخ الشامخ .

ونخص بالشكر كلية الدراسات التجارية قسم المحاسبة والتمويل كما نخص بالشكر أستاذنا الدكتور الجليل / **مصطفي نجم البشاري** لكل ما تفضل بة من مد يد العون والنصح والإرشاد والإشراف على هذا البحث ، ولكل من ساهم في إتمام هذا البحث.

مستخلص البحث

تمثلت مشكلة البحث في التساؤلات: هل القياس والإفصاح المحاسبي يقللان من التحديات المعاصرة لنقص الجودة في المعلومات المحاسبية ؟ ، ماهي أثر مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المستقاه من القوائم المالية ؟ ، هل طرق القياس المستخدمة قادرة على قياس كل بنود القوائم المالية ؟ ، كيفية تطبيق عمليتي القياس والإفصاح في القوائم المالية ؟ ، هل هنالك معوقات تواجه تطبيق عمليتي القياس والإفصاح في القوائم المالية ؟

هدف البحث إلى التطرق لمفهوم وأهمية القياس والإفصاح المحاسبي والدور الذي يقومان به في واقعيه القوائم المالية ، معرفة الطرق المستخدمة في قياس كل بند من بنود القوائم المالية ، التعرف على مفهوم وأهمية وخصائص المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستعمل القوائم المالية ، تقييم مدى كفاءة وجودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها التقارير والقوائم المالية .

تكمن أهمية البحث في الإسهام في توضيح أهمية القياس والإفصاح المحاسبي لعناصر القوائم المالية وأثرهما على جودة المعلومات المحاسبية التي يتم استخدامهما من قبل المستخدمين للقوائم المالية وأيضا توضيح نطاق القياس الأمثل وا ٍبراز دور الإفصاح بالنسبة للبنود الوارد في القوائم المالية وهي أرقام صماء تحتاج إلي نوع من التفسير و إزالة الغموض لتسهيل مهمة مستخدمي البيانات الواردة في هذه القوائم وتساعدهم في تفهمها ، وأيضا محاولة توجيه الأنظار حول أهمية المعلومات المحاسبية كوسيلة لإتخاذ القرارات ،أيضا تزويد المكتبة الأكاديمية حول مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، الإسهام في توضيح المهمة الأساسية للمحاسب والتي تتمثل في تحليل وقياس القوائم المالية والإفصاح عنها واصدار التقارير عن المركز المالي للمنشأة.

إختبر البحث الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : إن القياس والإفصاح المحاسبي من شأنها تعزيز جودة المعلومات وتوفيرها لمختلف المستخدمين.

الفرضية الثانية : توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

الفرضية الثالثة : إستخدام أسس ومعايير للإثبات والقياس المحاسبي يساعد إعطاء قيم واقعية وموضوعية لعناصر القوائم المالية.

إعتمد البحث على المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث ، المنهج الإستنباطي لصياغة المشكلة وتحديد محاور الفرضيات ، والمنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات البحث ، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة .

توصل البحث إلى نتائج منها ، أن الإفصاح المحاسبي يلعب دوراً هاماً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية ، أن القياس والإفصاح المحاسبي من شأنهما تعزيز جودة المعلومات المالية وتوفيرها لمختلف المستخدمين ، أن توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر على قرارات القوائم المالية ، أن المعلومات مؤكدة المصدر بالإضافة الى عدم احتوائها على اخطأ تجعل مصدر الحصول عليهادائماً محل ثقة المستفيدين ،أن إستخدام معايير للقياس والإثبات المحاسبي تؤدي الى زيادة الشفافية في القوائم المالية للمنشأة .

أوصى البحث بالأتي ، يجب على المنشأة توفير معايير لتقويم جودة الإفصاح لتعزيز جودة المعلومات ، يجب على المنشأة قياس مدى تكامل وترابط خصائص المعلومات التي تحقق جودتها ، علي المنشأة توفير المعلومات في صورة صحيحة خالية من أي أخطاء وعلى درجة كبيرة من الدقة ، ضرورة استخدام وحدة عامة لقياس الأصول وحقوق أصحاب رأس المال والإيرادات والمكاسب والمصروفات ، يجب على المنشأة إستخدام معلومات ملائمة ومرنة بحيث يمكن إستخدامهالتلبية ر غبات المستخدمين ، يجب على المنشأة إستخدام الخصائص النوعية التى تجعل المعلومات مفيدة.

Abstract

The problem with the search is in these questions: Are measurement and accounting disclosure minimizes the contemporary challenges to the lack of quality in the accounting information? , What impact measurement and disclosure of the accounting problems on the quality of the information gleaned from the financial statements? , Do measurement methods used is capable of measuring all financial statement items? , How to apply the processes of measurement and disclosure in the financial statements? , Are there obstacles facing the application of the processes of measurement and disclosure in the financial statements?.

The research concept is knowing importance of measurement and disclosure of the accounting and the role that they are doing in a realistic financial statements touched, knowing the methods used in the measurement of each item of the financial statements items, identifying the concept and the important characteristics of accounting information and its impact on the decisions of users of financial statements to assess the efficiency and quality of accounting information shown by the reports and financial statements.

The importance of research is contributing to illustrate the importance of measurement and accounting disclosure of the components of the financial statements and their impact on the quality of accounting information that is used by the users of the financial statements and also to clarify the scope of the optimum measurement and highlight the role of disclosure for items contained in the financial statements,it is a deaf numbers that need kind of interpretation and demystifying to facilitate the job of incoming data users in these lists and help them to understand, and also attempt to draw attention on the importance of accounting information as a means of decision-making, and also to provide the academic library about the problems of measurement and accounting disclosure, to contribute to the clarification of the basic task of the accountant which is to analyze and measure the financial statements and disclosure and by issuing reports on the financial position of an entity. Find tested the following hypotheses:

The first hypothesis: The measurement and accounting disclosure would enhance the quality of information provided to different users. The second hypothesis: the availability of qualitative characteristics of accounting information affects decisions on the menus users Finance.
The third hypothesis: the use of the principles and standards of proof and the accounting measure helps give a realistic and objective values The elements of financial statements.

Find relied on historical method to display the previous studies related to the search topic, deductive approach to the formulation of the problem and determine hypotheses axes, and inductive approach to test hypotheses, and descriptive and analytical approach to study the situation.

The research found results of it, that the accounting disclosure plays an important role in enhancing the value and benefit of the data and accounting information that appears in the financial statements, the measurement and accounting disclosure of enhance the quality of financial information and made available to the different users , that the availability of qualitative characteristics of accounting information affects the decisions of the financial statements , confirmed that the source as well as they do not contain information sinned make source obtained always replace the beneficiaries confidence, that the use of standards for the measurement and accounting evidence lead to increased transparency in the financial statements of the entity.

Recommended search the following, the entity shall provide criteria for evaluating the quality of disclosure to enhance the quality of information, the established measure should be the extent of integration and interdependence of information properties that meet the quality, the entity providing the information in the correct image free of any errors and a high degree of accuracy, the need to use a common unit to measure assets and the rights of the owners of capital gains, income and expenses, the entity shall use the convenient and flexible so that information can be used to meet the needs of users, the entity shall use the qualitative characteristics that make useful information.

فهرس الموضوعات

الموضوعات	رقم الصفحة
البسملة	أ
الإستهلال	ب
الإهداء	ج
الشكر والعرفان	د
مستخلص البحث	هـ
Abstract	ز
فهرس الموضوعات	ط
فهرس الجداول	ك
فهرس الأشكال	ل
قائمة المختصرات	ل
المقدمة الإطار المنهجي والدراسات السابقة	
ولاً :الإطار المنهجي	2
ثانياً :الدراسات السابقة	6
الفصل الأول القياس والإفصاح المحاسبي	
المبحث الأول :القياس المحاسبي	12
المبحث الثاني : الإفصاح المحاسبي	32

الفصل الثاني **جودة المعلومات**	
المبحث الأول :مصادر المعلومات	39
المبحث الثاني :خصائص المعلومات	44
الفصل الثالث **الدراسة الميدانية**	
المبحث الأول:نبذه تعريفية عن مجتمع الدراسة	59
المبحث الثاني : عرض وتحليل ومناقشة النتائج	66
المبحث الثالث : إختبار الفرضيات	82
الخاتمة	
ولاً :النتائج	86
ثانيا :التوصيات	86
قائمة المراجع	88
الملاحق	93

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/1/2)	تصنيف المعلومات وفقا للزمن	42
(2/1/2)	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب المؤسسات الدولية	44
(1/2/3)	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير النوع	46
(2/2/3)	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير العمر	67
(3/2/3)	التوزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	68
(4/2/3)	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير التخصص	69
(5/2/3)	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	70
(6/2/3)	يوضح التوزيع التكراري والنسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الاولى	71
(7/2/3)	يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كآي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاستجابات افراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الاولى	73
(8/2/3)	تحليل المتوسط المرجح لعبارات الفرضية الأولى مجتمعة باستخدام إختبار كأي تربيع	75
(9/2/3)	يوضح التوزيع التكراري والنسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية	76
(10/2/3)	يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كآي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاستجابات افراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية	77
(11/2/3)	تحليل المتوسط المرجح لعبارات الفرضية الثانية مجتمعة باستخدام إختبار كاي تربيع	78
(12/2/3)	يوضح التوزيع لتكراري والنسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة	79
(13/2/3)	يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة مربع كآي ودرجات الحرية والقيمة الاحتمالية لاستجابات افراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة	80
(14/2/3)	تحليل المتوسط المرجح لعبارات الثالثة مجتمعة باستخدام إختبار كاي تربيع	81

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/1/2)	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	45
(1/2/3)	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير النوع	68
(2/2/3)	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير العمر	69
(3/2/3)	التوزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	70
(4/2/3)	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير التخصص	71
(5/2/3)	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	72

قائمة المختصرات

العبارة باللغة العربية	الإختصار	العبارة كاملة
مجلس معايير المحاسبة المالية	FASB	Financial Accounting Standards Board
معايير المحاسبة الدولية	IAS	International Accounting Standards.
معايير الإبلاغ المالي الدولية	IFRS	International Financial Reporting Standards.
النظام المحاسبي المالي	SCF	Système comptable financier.
جمعية المحاسبين الأمريكيين	AAA	American Accounting Association
مجلس معايير المحاسبة الدولية	IASB	International Accounting Standards Board.
لجنة معايير التقييم الدولية	IVSC	International Valuation Standards Council
المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين	AICPA	American Institute of certified Public Accountants
مجلس المبادئ المحاسبية	APB	Accounting Principles Board
معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز	ICAWE	Institute of Chartered Accountants in England and Wales
لجنة تروبلد	Trueblood	TRUEBLOOD Committee.
لجنة معايير المحاسبة الدولية.	IASC	International Accounting Standard Committee .
الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية	SPSS	**Statistical Package for the Social Sciences**

المقدمة

تشمل :

اولاً : الإطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

الإطار المنهجي

تمهيد

إن المعلومة المحاسبية ذات أهمية كبيرة وذلك لكونها المرآة العاكسة لنشاط المؤسسة ، إضافة إلى أنها موجهة للعديد من الاطراف التي تتميز بأنها غير متجانسة وذات مصالح مختلفة الأمر الذي يقودنا للتساؤل حول الشئ الذي يمكننا من تقديم قوائم مالية ذات مصداقية وشفافية ، فيكون الجواب هو القياس والإفصاح المحاسبي .

حيث يعد القياس المحاسبي ترجمة للمعلومة المحاسبية في شكل قيم يتفق عليها الجميع، ويعتبر القياس المحاسبي من أهم الموضوعات في مجال المحاسبة حيث أن القياس تعتمد علية عملية الإفصاح المحاسبي وبالتلي يعتمد علية قرار الأطراف الموجهة إليهم المعلومة المحاسبية ، وينطوي القياس على الحقائق والوقائع المرتبطة بمجال المحاسبة وتبويبها وبيان أثرها على نتائج أعمال المنشأة ، يتم التعبير عن القياس بصورة نقدية اعتمادا على وحدة النقد ونظرا لتغير القوة الشرائية لوحدات النقل توجد هنا كعدة بدائل لمعالجة هذه الظاهرة عند تقييم هذه الظاهرة مثل القيم الجارية والكتلة الاستبداليه ومنها م يتجاهل هذا التغيير مثل التكلفة التاريخية، ونظرا للمعلومات السابقة يمكن تعريف القياس المحاسبي على حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) بأنه عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء أو الأحداث وفقا لقواعد محددة كما أنه عملية مقارنة تهدف للحصول على معلومات دقيقه للتمييز بين بديل وآخر في حالة اتخاذ القرار .

وانطلاقا من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المنشأة يتوجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في عملية اتخاذ القرارات وأن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير بلغة مفهومة للقارئ دون لبث أو تضليل أو مواراة . يعرف الإفصاح على أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواء أكانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضللة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي لها سلطة الاطلاع علي دفاتر وسجلات الشركة .

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في أن معظم الشركات تواجه صعوبة في قياس بعض بنود قوائمها المالية وذلك بسبب اعتمادها على طرق غير ملائمة للقياس وبالتالي يؤثر على عملية الإفصاح المحاسبي ، ومن أجل معرفة أثر القياس والإفصاح المحاسبي على زيادة وكفاءة جودة المعلومات المعروضة في القوائم

المالية تتجسد الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

إلي أي مدي يساهم القياس والإفصاح المحاسبي في تحسن جودة المعلومات المعروضة في القوائم المالية ؟

وللإحاطة بالموضوع أكثر تم تجزئه الإشكالية الرئيسية للأسئلة الفرعية التالية :

أ. هل القياس والإفصاح المحاسبي يقللان من التحديات المعاصرة لنقص الجودة في المعلومات المحاسبية ؟

ب. ماهي أثر مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات المستقاه من القوائم المالية ؟

ت. هل طرق القياس المستخدمة قادرة على قياس كل بنود القوائم المالية ؟

ث. كيفية تطبيق عمليتي القياس والإفصاح في القوائم المالية ؟

ج. هل هنالك معوقات تواجه تطبيق عمليتي القياس والإفصاح في القوائم المالية ؟

الفرضيات

يختبر البحث الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : إن القياس والإفصاح المحاسبي من شأنها تعزيز جودة المعلومات وتوفيرها لمختلف المستخدمين.

الفرضية الثانية : توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية.

الفرضية الثالثة : إستخدام أسس ومعايير للإثبات والقياس المحاسبي يساعد إعطاء قيم واقعية وموضوعية لعناصر القوائم المالية.

أهداف البحث

لهذا الموضوع عدة أهداف هي كما يلي :

1. التطرق لمفهوم وأهمية القياس والإفصاح المحاسبي والدور الذي يقومان به في واقعيه القوائم المالية.
2. معرفة الطرق المستخدمة في قياس كل بند من بنود القوائم المالية .
3. التعرف على مفهوم وأهمية وخصائص المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستعمل القوائم المالية .
4. تقييم مدى كفاءة وجودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها التقارير والقوائم المالية .

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في جانبين .

الجانب الأول

الأهمية العلمية

الإسهام في توضيح أهمية القياس والإفصاح المحاسبي لعناصر القوائم المالية وأثرهما على جودة المعلومات المحاسبية التي يتم استخدامهما من قبل المستخدمين للقوائم المالية وأيضا توضيح نطاق القياس الأمثل وا إبراز دور الإفصاح بالنسبة للبنود الوارد في القوائم المالية وهي أرقام صماء تحتاج إلي نوع من التفسير و إزالة الغموض لتسهيل مهمة مستخدمي البيانات الواردة في هذه القوائم وتساعدهم في تفهمها ، وأيضا محاولة توجيه الأنظار حول أهمية المعلومات المحاسبية كوسيلة لإتخاذ القرارات ،أيضا تزويد المكتبة الأكاديمية حول مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي .

الأهمية العملية

الإسهام في توضيح المهمة الأساسية للمحاسب والتي تتمثل في تحليل وقياس القوائم المالية والإفصاح عنها واصدار التقارير عن المركز المالي للمنشأة.

وبالتالي توفير نظام فعال للتقدير والقياس المحاسبي وتوضيح الطرق البديلة التي يمكن ان يتم استخدامها لمعالجة وتلافي بعض من هذه المشاكل .

منهجية البحث

يستخدم البحث المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث ، المنهج الإستنباطي لصياغة المشكلة وتحديد محاور الفرضيات ، والمنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات البحث ، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة .

حدود البحث

الحدود المكانية : بنك فيصل الإسلامي وبنك التنمية الصناعية

الحدود الزمانية : 2016

هيكل البحث

يشمل البحث مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة

المقدمة

تشمل المقدمة الإطار النظري

الفصل الأول

الإطار النظري

القياس والإفصاح

المبحث الأول : القياس

المبحث الثاني : الإفصاح

الفصل الثاني

الإطار النظري

جودة المعلومات

المبحث الأول : مصدر المعلومات

المبحث الثاني : خصائص المعلومات

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول : نبذة تعريفيه عن مجتمع وعينة الدراسة

المبحث الثاني : تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الخاتمة

النتائج والتوصيات

الدراسات السابقة

1 دراسة: مصطفى حامد الحكيم (2007)[1]

تناولت الدراسة أهم الاتجاهات الحديثة في القياس المحاسبي للجودة الشاملة وهو القياس المتوازن الذي يقوم على مدى تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في المؤسسات. تمثلت مشكلة الدراسة في تحليل عدم قدرة القياس المحاسبي في تصوير أداء المنشأة الحقيقي مما يضلل المستثمرين والمستخدمين. تكمن أهمية الدراسة في أنها تلغي الضوء علي نقاط الترابط بين القياس المحاسبي من ناحية والقياس المتوازن للجودة الشاملة من جهة أخرى فيحدث التأثير المتبادل فيما بينهم. تهدف هذه الدراسة إلي التعرف بالاتجاهات الحديثة للقياس المحاسبي ومفهوم القياس المحاسبي للجودة الشاملة و القياس المتوازن من ناحية أخري . وتوصلت الدراسة إلي أن ّ النماذج التقليدية للقياس المعتمدة علي المقاييس المالية غير كافية لتحديد المستوي السليم لنشاط المنشأة .

التعليق

الدراسة اعلاه ترتبط بهذه الدراسة حيث تناولت الدراسة القياس المحاسبي والذي هو جزء من هذه الدراسة التي تناولت عمليتي القياس والإفصاح المحاسبي وذلك لارتباطهما ببعضهما البعض ومن خلال هذه الدراسة نحاول تغطية الجوانب التي لم تغطها الدراسة اعلاه والمتمثلة في معرفة أثر القياس والإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات ، اوضحت دراسة مصطفى حامد ان طرق القياس التقليدية غير كافية لتحديد المستوى السليم لنشاط المنشأة.

2. دارسة: سفير محمد،(2009)[2]

تطرق هذه الدارسة إلى مدى إيفاء الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية و احتياجات مختلف المستخدمين، وذلك من خلال التعرض إلى تطور الإفصاح عن المعلومات المالية في ظل تطور المحاسبة بالإضافة إلى علاقة المحاسبة بنظام

---

[1] مصطف حامد الحكيم ، **دور القياس المحاسبي في زيادة المحتوي الإعلامي للتقارير والقوائم المالية بالمنشورة ، دراسة تطبيقيه على بنك فيصل الإسلامي** ، (الخرطوم : جامعة السودان رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة 2007م).

[2] سفير محمد، "**الإفصاح في المؤسسات في ظل المعايير المحاسبية الدولية** ، "(ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية ،2009).

المعلومات من خلال الإفصاح في القوائم المالية، ثم تطرقت هذه الدراسة إلى طبيعة المحيط المحاسبي الدولي من خلال تنظيم المحاسبة الأنجلوسكسونية والفرانكفونية ومدى تباين الإفصاح بين هذين التوجهين، وكذا الجهود المبذولة من طرف الدول والمنظمات المهنية لتحقيق التوافق المحاسبية الدولية، وفي الأخير تطرق الدراسة إلى الخيار الجزائري بالتكيف مع متطلبات الإفصاح الدولي وهذا من خلال الإصلاحات التي قام بها مجلس المحاسبة وذلك بيتني المعايير الحاسبة الدولية IAS/ IFRS.

التعليق

الدراسة اعلاه ذات ارتباط بهذه الدراسة حيث انها غطت على الإفصاح المحاسبي الذي هو جزء من هذه الدراسة ، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول التغطية على الجوانب التي لم تغطها الدراسة اعلاه والمتمثلة في كيفية قياس بنود القوائم المالية ومعرفة أثر القياس والإفصاح على جودة المعلومات ،والدراسة اعلاه وضحت انواع الافصاح واهمية انواع الإفصاح في القوائم المالية.

3. دارسة: قادري عبد القادر (2009)[3]

تتمحور إشكالية هذه الدارسة حول أسس واجراءات قياس عناصر القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية في ظل المعايير المحاسبية الدولية، حيث تشير هذه الدارسة إلى المحاسبة في المؤسسة الاقتصادية ومستحدثاتها الدولية من خلال المفاهيم والجوانب الأساسية المتعلقة بالمحاسبة، ثم تطرق إلى الاطار العام لإعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، واختتمت الدارسة بالتطرق إلى إجر اءات القياس المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية مع القيام بمقارنة تلك الأسس والإجراءات مع ما ورد في النظام المحاسبي المالي.

التعليق

الدراسة اعلاه ترتبط بهذه الدراسة حيث تناولت دراسة قادري القياس المحاسبي وهذه الدراسة تغطي على القياس والإفصاح المحاسبي ومن خلال هذه الدراسة نحاول تغطية أوجه القصور التي لم تغطها الدراسة اعلاه وهي عملية الإفصاح التي ترتبط بعملية القياس ومعرفة اثرهما على جودة المعلومات ، والدراسة اعلاه وضحت كيفية قياس بنود القوائم المالية .

4. دراسة قوادري محمد(2010)[4]

---

[3] قادري عبدالقادر ، **القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية** ، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية، 2009).

[4] قوادري محمد "**قباس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS**" **ماجستير في العلوم** التجارية ، تخصص محاسبة وتدقيق ، جامعة البليدة 2010 .

تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول الدور الذي يؤديه القياس المحاسبي في إ عطاء قوائم مالية ذات مصداقية وأكثر واقعية ، حيث تطرقت الدراسة إلى الاطار المفاهيمي للقياس المحاسبي والجوانب الأساسية المتعلقة به، بالإضافة إلى عرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، ثم تطرقت هذه الدراسة إلى قياس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية والإبلاغ المالي IAS /IFRS مركزا على كيفية الاعتراف والقياس الأولي وطرق القياس اللاحق ، وفي الأخير قامت الدراسة بدراسة حالة النظام المحاسبي المالي SCF وإجراء مقارنة بينه وبين المعايير المحاسبية الدولية والإبلاغ المالي.

التعليق

الدراسة اعلاه ترتبط بهذه الدراسة حيث تناولت الدراسة اعلاه القياس المحاسبي والجوانب المتعلقة به ومن خلال هذه الدراسة سنحاول تغطية الجوانب التي لم تتناولها الدراسة اعلاه والتي تتمثل في عملية الإفصاح المحاسبي وأثر القياس والإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات ، والدراسة اعلاه تناولت القياس بجوانبه المختلفة واهميته في القوائم المالية .

5. دراسة:د.هلال يوسف الصالح، حيدر أحمد حسن صالح (2012)[5]

هدفت الدراسة إلي التعرف على العلاقة بين الإفصاح المحاسبي ومدى كفاءته في صناعة القرارات، والتعرف على مدى رضى مستخدمي البيانات المالية عن مستوى الإفصاح الحالي في المنشآت ، والتعرف على المشاكل الناجمة عن نوعية الإفصاح المالي في المنشآت ، وتحقيق دقة وموثوقية المعلومات المعروضة بالقوائم المالية المحاسبية مما يضفي عليها المصداقية والمساعدة على تنمية المحاسبي لدى المستثمرين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية بضرورة الإفصاح الكافي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية. توصلت الدراسة الى نتائج منها، ان الافصاح المحاسبي بالقوائم المالية يعتبر المصدر الاساسي للمعلومات التي يعتمد عليها المستخدمين في صناعة قراراتهم.

التعليق

ترتبط هذه الدراسة ارتباطاً وثيقاً بدراستنا حيث غطت الدراسة اعلاه على الإفصاح المحاسبي الذي هو جزء من هذه الدراسة والتي تغطي عمليتي القياس والإفصاح المحاسبي وهذه الدراسة مكملة للدراسة اعلاه وتعزز نتائجها وتشمل الجوانب التي لم تغطها تلك الدراسة واهمها كيفية قياس بنود القوائم المالية ،والدراسة قد اوضحت كفاءة الإفصاح على صناعة القرار .

[5] د. هلال يوسف الصالح ، حيدر أحمد حسن صالح ، **كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار**، مجلة العلوم والتكنولوجيا ، 2012

6. دراسة: أبوشلوع، (2013)[6]

هدف الدراسة إلي تحليل توجهات الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية ، وذلك عن طريق تحديد مجموعات أصحاب المصالح التي يوجه إليها الإفصاح الاختياري الوارد بالتقارير المالية السنوية للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، كما استهدفت الدراسة تحليل محتوى الإفصاح الاختياري، ولتحقيق اهداف الدراسة سلكت أسلوب تحل محتوى التقارير المالية السنوية لعينة مكونة من عشرين شركة مصرية مقيدة بالبورصة المصرية لعام 2008، وتم اجراء تحليل انحدار متعدد لبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلي أن أكثر المتغيرات تأثيراً على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية و هو مستوى تعقد اعمال الشركة، ومدى اهتمام الشركة بإدارة رأس المال الفكري وحصول الشركة على جائزة افضل إفصاح سابقة.

التعليق

الدراسة اعلاه ترتبط بهذه الدراسة وذلك لأنها غطت نوع من أنواع الإفصاح المحاسبي وهو الإفصاح الاختياري ولم تغطي الدراسة على كل انواع الإفصاح ولم تحدد أثر الإفصاح الاختياري على القوائم المالية ومن ثم أثرة على جودة المعلومات ، ودراستنا هذه محاولة لتغطية أوجة القصور في الدراسة ، والدراسة السابقة تعتبر تمهيد لنا للبحث ومعرفة أثار كل أنواع الإفصاح المحاسبي على جودة المعلومات.

7. دراسة: شادو عبداللطيف، (2013)[7]

هدفت الدراسة إلي توضيح مدى دلالة القوائم المالية كأداة للإفصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية ، والمساهمة في التعرف على كيفية تحسين جودة القوائم المالية ، والوصول بها إلى المستوى المطلوب من الإفصاح عن المعلومات الواجبة النشر في القوائم المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية . انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول أن يقارن ويفسر نتائج الدراسة .ويتضح لنا أن مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالقياس مع مستوى الإفصاح المطلوب الموجود في المعايير المحاسبية الدولية هو بشكل عام مناسب، وتوصلت الدراسة الى ان معايير الإفصاح عن المعلومات المالية تعتبر أكثر المعايير صعوبة في التطبيق، وان القوائم المالية يجب أن تحتوي على المعايير المحاسبية الدولية المتضمنة الإفصاح المحاسبي لتكون على

---

[6] ابو شلوع ، **محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة دراسة نظرية في بيئة الاعمال المصرية** (مصر ،2013).

[7] شادو عبد اللطيف ، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS /IFRS**، (الجزائر: جامعه قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، رساله ماجستير منشوره في المحاسبة، 2013).

درجه كبيرة من الشفافية والموضوعية، وان النظام المحاسبي المالي الجديد أعطى دفعه جديده في مخرجات النظام المحاسبي بعد تبنيها للمعايير المحاسبية الدولية.

التعليق

ترتبط بهذه الدراسة ارتباط وثيق حيث تناولت الدراسة اعلاه القياس والإفصاح المحاسبي وأثرهما على القوائم المالية ، الدراسة اعلاه لم توضح أثر القياس والإفصاح على جودة المعلومات وهذا ما نحاول أن نوضحه من خلال الدراسة التي سنقوم بها، والتي أوضحت طرق القياس وانواع الإفصاح المحاسبي وبذلك اوضحت الطرق للقيام بالدراسة التي نحاول من خلالها تغطية أوجه القصور في الدراسة.

8. دراسة: زين عبد المالك،(2015)[8]

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإصلاح المحاسبي في الجزائر وتباين طرق القياس ومتطلبات الإفصاح المحاسبي لعناصر القوائم المالية في ظل تبني النظام المحاسبي المالي ،وذلك من خلال إبراز أهمية عمليتي القياس والإفصاح ومدى إسهامهما في إعطاء صورة واضحة حول أداء ووضعية المؤسسة من خلال تقديم معلومات مالية ذات مصداقية ومعبرة عن واقع المؤسسة ،وتم استعمال المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة. وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج ،ومنها أنّ النظام المحاسبي المالي جاء بعدة بدائل لقياس عناصر القوائم المالية وبمتطلبات الإفصاح والتي من شأنها اعطاء معلومات مالية ذات مصداقية ، ولكن ومن خلال واقع الممارسة المحاسبية نلاحظ عدم وجود بيئة اقتصادية لتطبيق كل هذه البدائل والمتطلبات وهو ما يجعل القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائر ية تتميز بالقصور في مصداقية المعلومات المالية .

التعليق

نستنتج من هذه الدراسة أنها ركزت على عناصر القياس و الإفصاح المحاسبي وأهميتهما ومدى إسهامهما في إعطاء صورة واضحة حول أداء ووضعية المؤسسة، ولكن لم توضح أثرهما على جودة المعلومات وهذا ما نحاول أن نوضحه من خلال الدراسة التي سنتناولها ، هذه الدراسة تناولت عدة بدائل لقياس عناصر القوائم المالية.

[8] زين عبد المالك، **القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**, رسالة دكتوراه منشوره،2015 (الجزائر : وحدة الحراش ،2012-2013).

الفصل الأول:

القياس والإفصاح المحاسبي

ويعرض من خلال :

المبحث الأول :القياس المحاسبي

المبحث الثاني :الإفصاح المحاسبي

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للقياس المحاسبي

يعتبر القياس المحاسبي أحد وظائف المحاسبة الأساسية، حيث أنه المؤثر الأكبر على المعلومة المحاسبية المالية التي تظهر في القوائم المالية، ومع ذلك بقي فترة من الزمن مهملا في المحاسبة حتى بدأ المحاسبون مؤخرا بالتصدي لمشكلات القياس المحاسبي.

ومن خلال ما سبق سنتناول في هذا المبحث ما يلي:

- المقومات العلمية لعملية القياس المحاسبي.
- الجوانب المختلفة لعملية القياس المحاسبي.
- مشاكل القياس المحاسبي.
- عناصر القوائم المالية المستهدفة في القياس .

أولاً : المقومات العلمية للقياس المحاسبي

سنحاول في هذا المطلب الوقوف على التعاريف المتعددة التي جاء بها الباحثون في هذا المجال، بالإضافة إلى الأركان الأساسية لعملية القياس المحاسبي وكذا الخطوات والأساليب.

- **ماهية عملية القياس المحاسبي**

1. مفهوم عملية القياس المحاسبي

تعددت تعاريف عملية القياس المحاسبي، والذي يرجع إلى مدى تطور مفهوم عملية القياس المحاسبي من الناحية العلمية حيث و ان اختلفت هذه التعاريف إلى حد ما في الشكل، إلا أنّها تتفق في المضمون، وبالتالي سوف نتطرق إلى بعض التعريفات ثم نستنتج بعد ذلك مفهوم مبسط لهذه العملية.

وينسب أول تعريف علمي محدد لعملية القياس عموما إلي (Campell) الذي عرفها بالتالي [9]:

"يتمثل القياس، عموماً في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة وا ٍما بطريقة غير مباشرة"

لكن(Steven) أضاف بعدا رياضياً إلي تعريف عملية القياس حين عرفها بما يلي[10]:

" يتمثل القياس في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي"

---

[9] د. محمد مطر، **نظرية المحاسبة**، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010، ص143.

[10] كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، دار وائل، عمان، ط1، 2004، ص327.

اما اكثر التعريفات تحديدا لعملية القياس المحاسبية فذلك الصادر في تقرير لجمعية المحاسبين الأمريكية (AAA) و ورد فيه ما نصه[11]:

"يتمثل القياس المحاسبي في قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية و الجارية و المستقبلية وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية و بموجب قواعد محددة "

أما مجلس المعايير المحاسبية الدولية فقد عرف القياس المحاسبي كما ورد في إطاره التصوري على أن[12]:

"عملية تحديد المبلغ النقدي الذي يتم به الاعترافات والإفصاح عن عناصر الوضعية المالية للمؤسسة ضمن الميزانية وحساب النتيجة وهذا بالاعتماد على طرق قياس محددة".

ومن خلال هذه التعريفات نستنتج تعريفا ملخصا لعملية القياس المحاسبي وهو:

"هي ترجمة كمية لأحداث اقتصادية وفق أُطر قانونية بهدف توفير المعلومات التي من شأنها أن تسهل عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية".

2. الأركان الأساسية لعملية القياس المحاسبي

وبالمفهوم السابق لعملية القياس المحاسبي، يختلف إطار هذه العملية ثم نتائجها وذلك تبعا لاختلاف أغراض القياس، والخواص محل القياس ثم تبعا لتغير القواعد المستخدمة في عملية القياس، وبوجه عام ، تقوم عملية القياس المحاسبي على أربعة أركان رئيسية هي[13]:

1.2. الخاصية محل القياس

إنّ الخاصية التي تنصب عليها عملية القياس قد تكون التعدد النقدي لشيء معين هو حدث من الأحداث الاقتصادية للمؤسسة كمبيعاتها أو أرباحها مثلا، وقد تنصب على خاصية أخرى غير خاصية التعدد النقدي كأن يكون محل القياس الطاقة الإنتاجية للمؤسسة أو معدل دوران مخزونه السلعي.

2.2.المقياس المناسب للخاصية محل القياس

يتوقف نوع المقياس المستخدم في عملية القياس على الخاصية محل القياس، فإذا كانت خاصية التعدد النقدي هي خاصية محل القياس فالمقياس المستخدم حينئذ هو مقياس للقيمة (وحدة النقد)، وأمّا إذا

---

[11] د. محمد مطر، **مرجع سابق**، ص 143.

[12] مجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB ، **الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية** (Framework) 2001، الفقرة 99.

[13] د. محمد مطر، **مرجع سابق**، ص ص 145،144.

كانت الخاصية محل القياس الطاقة الإنتاجية مثلا فالمقياس المستخدم هو مقياس للطاقة كعدد الوحدات المنتجة في الساعة مثلا.

3.2. وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس

عندما يكون الهدف من عملية القياس هو قياس المحتوى الكمي لخاصية معينة لشيء معين حينئذ لا يكفي فقط تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس، بل لابدّ أيضا من تحديد نوع وحدة القياس كالدينار أو الدولار....

4.2.الشخص القائم بعملية القياس

يعتبر الشخص القائم بعملية القياس عنصرا هاما في عملية القياس لأنّ نتائج عملية القياس تختلف باختلاف القائمين بها خصوصا في حالة عدم توافر المقاييس الموضوعية، والشخص القائم بعملية القياس المحاسبية وهو المحاسب يلعب دورا أساسيا ليس في تحديد مسار وأساليب عملية القياس المحاسبية فقط، بل في تحديد نتائجها أيضا.

- **خطوات وأساليب القياس المحاسبي**

1. خطوات القياس المحاسبي

يتوقف مسار عملية القياس المحاسبية وتتعدد خطواتها على الأغراض التي ستستخدم فيه مخرجات هذه العملية، وتتضمن عملية القياس المحاسبية عموما عدة خطوات أهمها ما يلي[14]:

1.1 . تحديد الخاصية محل القياس

والخاصية محل القياس بالنسبة للوحد المحاسبية له أثر على المركز المالي للمؤسسة، كما قد يكون حدثا مستقبليا ذو آثار اقتصادية متوقعة على المؤسسة.

2.1 . تحديد نوع المقياس المناسب لعملية القياس مع وحدة القياس المميزة للقياسات

يتوقف اختيار نوع المقياس المناسب وكذلك وحدة القياس المناسبة على أغراض عملية القياس، وعلى نوع الخاصية محل القياس، فيستخدم القياس الإسمي إذا كان الغرض من عملية القياس محصورة في مجرد تبويب الحدث محل القياس، ويستخدم مقياس الترتيب للمقارنة بين قيمة حدثين (أصلين مثلا)، واذا ما تجاوزت أغراض عملية القياس ما سبق ذكره إلى تحديد المحتوى الكمي للحدث فحينئذ يستخدم مقياس نسبي.

[14] وليد ناجي الحيالى، **نظرية المحاسبة** ، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك ،2007، ص106.

وبجانب أهمية تحديد نوع المقياس المناسب لعملية المقياس، تقف جنبا إلى جنب مسألة تحديد وحدة القياس، إذ عندما يكون هدف المحاسب مثلا هو قياس القيمة النقدية للمبيعات السنوية للمؤسسة، لا يكفي حينئذ تحديد المقياس الواجب استخدامه وهو المقياس النسبي ممثلا بوحدة النقد، بل لابدّ أن تتبع ذلك أيضا تحديد نوع هذه الوحدة أهي الدينار أو الدولار.

3.1. تحديد أسلوب القياس المناسب لعملية القياس

حيث يتوقف القياس المتبع في تنفيذ عملية القياس المحاسبية على ما يلي:

- ✓ الهدف من عملية القياس.
- ✓ الأفق الزمني لعملية القياس.

2. أساليب القياس المحاسبي

يتوقف اختيار أسلوب القياس في مجال المحاسبة على الغرض من عملية القياس والأفق الزمني لها، وهناك أساليب يمكن إتباعها في عملية القياس والتي تتمثل فيما يلي[15]:

أساليب القياس المباشرة تتحدد نتيجة عملية القياس المحاسبية بهذا الأسلوب مباشرة دون القيام بإجراء عمليات حسابية أو علاقات رياضية أو استخدام وسائط أخرى، مثلا قياس تكلفة شراء أصل تكون مباشرة من فاتورة الشراء، كما يعتبر التبويب المحاسبي أوسع المجالات استخداما لأساليب القياس المباشرة.

2.2 . أساليب القياس غير المباشرة (المشتقة)

ويستخدم هذا الأسلوب عندما يتعذر على المحاسب قياس قيمة الحدث الاقتصادي بشكل مباشر، حينئذ يلجأ إلى استخدام العلاقات الر ياضية أو النماذج الكمية، وتعتبر القياسات المباشرة بمثابة المدخلات لأساليب القياس المشتقة.

3.2 .أساليب القياس التحكيمية

ويطلق عليها بعض المحاسبين مصطلح قياسات مجازية، وتشبه هذه الأساليب في إجراءاتها أساليب القياس غير المباشرة، ولكن الفرق الرئيسي بينها ينحصر في أنّ أساليب القياس غير المباشرة لها قواعد موضوعية تحكمها، أمّا أساليب القياس التحكيمية فهي تفتقر لهذه القواعد مما يجعلها عرضة لآثار التحيز تستخدم أساليب القياس الناتج عن التقديرات والأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس، وحسب التحكيمية في الظروف التالية:

---

[15] محمد مطر، موسى السيوطي، **الممارسات المهنية في مجالات القياس العرض والافصاح** ، دار وائل، عمان الأردن، ط2، 2008، ص124.

- ✓ إذا لم توجد قواعد منطقية تتحكم في خطوات تنفيذ عملية القياس.
- ✓ عدم توفر المعايير الموضوعية للحكم على الخلافات التي تظهر حول نتائج عملية القياس بين الأشخاص القائمين بها.

وتندرج معظم أساليب القياس المحاسبية تحت هذا النوع من أساليب القياس، فلقياس قيمة أصل معين توجد أمام المحاسب بدائل مختلفة لقياس هذه القيمة يؤدي كل منهما إلى نتيجة تختلف عن النتائج المحققة بالبدائل الأخرى.

ثانياً : الجوانب المختلفة لعملية القياس المحاسبي

تتمثل عملية القياس المحاسبي في منح قيمة نقدية للأحداث الاقتصادية من أجل تسجيلها بعد الاعترافات بها ضمن عناصر القوائم المالية، وهناك عدة طرق متبعة للقيام بهذه العملية، وتحكم هذه الطرق معايير والتي من خلالها يتم الربط بين عملية القياس وما يقوم عليه من أسس بهدف تحقيق نتائج و أهداف من هذه العملية، وبالتالي سنتطرق في هذا المطلب إلى مستويات وبدائل عملية القياس، بالإضافة إلى المعايير التي تحكمه.

• مستويات وبدائل القياس المحاسبي

تتمثل أسس القياس المحاسبي في الطريقة المتبعة لقياس عناصر القوائم المالية ويكون ذلك بالاختيار على مستويين[16]:

1. مستوى وحدة القياس النقدي لقياس خاصية القيمة

حيث توجد هناك وحدتان للقياس وهما:

- ✓ وحدة القياس النقدي الإسمية أو القانونية والتي تقوم على افتراض ثبات القوة الشرائية لتلك الوحدات الإسمية، وهو افتراض مقبول عموما في النموذج المحاسبي المعاصر نموذج التكلفة التاريخية.
- ✓ وحدة قياس القوة الشرائية للنقود، وتعتمد على الأرقام القياسية لتحديد تغيرات المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، وهو افتراض تعتمده محاسبة التضخم.

2. مستوى قياس قيمة عناصر القوائم المالية

وتوجد عدة بدائل لقياس قيمة عناصر القوائم المالية وهي:

---

[16] رضوان حنان حلوة، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر (مشكلات محاسبية معاصرة)**، دار وائل، عمان الأردن، 2003 ، ص52.

1.2 . التكلفة التاريخية

تعتبر التكلفة التاريخية الأكثر استعمالا في الوقت الحالي، وهي تعبر عن القيمة الدفترية التي تسجل بها عناصر القوائم المالية كما جاءت في فواتير الشراء أو تكلفة الاجاز[17]، كما عرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بأنّها:

" المبالغ المقاسة بالوحدة النقدية، للنقد النفق أو الممتلكات الأخرى التي تم تحويلها للغير أو أسهم أ رس المال المصدرة، أو الخدمات التي تم إنجازها أو الالتزامات التي قدمت مقابل السلع والخدمات التي استلامها أو سوف يتم استلامها " [18].

ومن أهم مميزات استخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي ما يلي[19]:

- ✓ تمثل التكلفة التاريخية الحقيقة الفعلية للحدث المالي للتكلفة المدفوعة أو الملتزم بدفعها وقت اقتناء الأصل أو نشوء الالتزام.
- ✓ يستند الإثبات والقياس المحاسبي للحدث المالي بالتكلفة التاريخية إلى عمليات حدثت فعلا وليست عمليات افتراضية أو تقديرية.
- ✓ يستند الاعتراف المحاسبي باستخدام هذا البديل إلى وجود مستندات ثبوتية تؤيد وقوع الأحداث المالية، مما يجعل القوائم المالية أكثر موثوقية.

أما مآخذ استخدام التكلفة التاريخية فهي[20]:

- ✓ غياب المصداقية في التعبير عن التكاليف الحقيقية السائدة في السوق.
- ✓ تخلق صعوبة في عملية تأمين المقارنة بين المعلومات المحاسبية.
- ✓ انخفاض رأس المال وحقوق الملكية من خلال توزيع الأرباح الوهمية.

كما أن انتشار ظاهرة التضخم واستفحالها في كل الاقتصاديات حيث لم يعد الأمر كما كان عليه، خاصة وأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن القياس بالاعتماد على هذا المبدأ أصبحت تفقد الكثير من صلاحياتها وقدرتها على الإفصاح عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وأصبح النموذج المحاسبي يمدنا

---

[17] حمزة العرابي، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2013 ، ص 73.

[18] رشيد بوكساني وآخرون، مبدأ **التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي، المركز الجامعي بالوادي،18-17 جانفي 2010 ، ص6 .

[19] محمد مطر، موسى السويطي، مرجع سابق، ص164.

[20] سيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية**، دار الراية، عمان الأردن، ط1، 2009، ص53.

بصورة غير حقيقية عن المؤسسة مادامت عناصر الذمة المالية لها مسجلة على أساس أسعارها الأصلية، مع إهمال تطور أسعارها في المستقبل، وهذا ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة[21].

2.2 .التكلفة الجارية

وهي القيمة السوقية لعنصر من عناصر القوائم المالية وغالبا ما تطبق على تقييم الاستثمارات المالية للمؤسسة الاقتصادية في المؤسسات الأخرى[22].

3.2 صافي القيمة القابلة للتحصيل

وهي سعر البيع التقديري للأصول التي سيتم التنازل عنها مقابل خصم التكاليف اللازمة لعملية البيع، أما الخصوم فتسجل بقيمة التسديد التي يجب دفعها للوفاء بالالتزامات[23].

4.2 .القيمة الحالية (المخصومة)

وهي تمثل قيمة التدفقات النقدية الداخلة أو الخارجة المستقبلية مخصومة بمعدل الخصم، وتستخدم هذه الطريقة لتقييم أرصدة المدينين الطويلة الأجل أو أرصدة الدائنين الطويلة الأجل[24].

5.2 .القيمة العادلة

لا يوجد تعريف محدد للقيمة السوقية العادلة، وأشهر تعريف للقيمة السوقية العادلة هو ذلك التعريف الذي وضعته مصلحة الإيرادات الأمريكية في مارس 1959 والذي يعرفها بأنّها " السعر الذي يجعل الملكية تتبدل بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع حينما لا يكون الأول مكره على الشراء ولا يكون الثاني مكره على البيع، وأن يكون لدى الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية"[25].

في المعيار الثالث الخاص بتقييم الأصول لأغراض (IVSC) كما عرفتها لجنة معايير التقييم الدولية إعداد القوائم المالية والحسابات المرتبطة بها كما يلي" هي مبلغ تقديري يكمن في مقابلة تبادل أصل

---

[21] حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص110.

[22] حمزة العرابي، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2013، ص73.

[23] مجلس معايير المحاسبية الدولية ، **الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية** ، مرجع سابق ، الفقرة 100 .

[24] علي أحمد أبو الحسن، وأخرون ، **المحاسبة المتوسطة المفاهيم ومعايير القياس والإفصاح المحاسبي** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،مصر ، 1998 ،ص50 .

[25] هواري معراج ، حديدي آدم ، **إشكالية تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح للقوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة البليدة الجزائر ،14/13 ديسمبر 2011، ص9 .

في تاريخ التقييم بين مشتري وبائع راغبين في عقد صفقة، وفي ظل سوق محايد بحيث يتوفر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون وجود إكراه على إتمام الصفقة "[26].

وتعرف القيمة العادلة حسب معايير الإبلاغ المالي(IFRS بأنّها " القيمة التي يمكن بوجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف كل منهم لديه الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق ويتعاملان بإرادة حرة "[27].

- **معايير القياس المحاسبي**

تشمل المعايير حلقة الربط بين آلية القياس وما يقوم عليه من أسس وما يؤدي إليه من نتائج والأهداف المراد تحقيقها من عملية القياس، ولهذا حاولت مختلف الاتحادات والهيئات والجمعيات المهنية وضع معايير للقياس المحاسبي، وهذه المعايير تتلخص فيما يلي:

1. الصلاحية للغرض المستهدف منها

يقتضي هذا المعيار أن تكون المعلومات المحاسبية مرتبطة ارتباطا وثيقا من حيث قدرتها الإيضاحية ودرجة تأثيرها على الهدف الذي يتم إعدادها من أجله، ولما كانت المعلومات المالية الناتجة من المحاسبة المالية تخدم أهدافا متعددة لمجموعات مختلفة من المستفيدين تتباين احتياجات كل منهم من المعلومات تباينا شديدا، فإن الأمر يقتضي افتراض أهداف معينة ومحددة يرغب في تحقيقها من جانب من يستفيدون عادة من هذه المعلومات، وهذا ما يحدث فعلا في المحاسبة المالية حيث يفترض أن قياس الربح وا ظهار حقيقة المركز المالي هما الهدفان الأساسيان من القياس المحاسبي [28].

2. القابلية للتحقق منها

يعنى بالتحقق في مجال المحاسبة المالية استناد المعلومات إلى مصدر موثوق فيه يتمثل عادة في مجموعة من المستندات والإجراءات المدونة التي يمكن الرجوع إليها للتحقق من صحة هذه المعلومات ومطابقتها للمصدر، غير أن هذا المعيار يوسع من نطاق التحقق ليعني أن تتوافر في المعلومات المحاسبية ما يلزم من صفات بحيث يجعل منها أساسا سليما لاتخاذ القرارات، حيث يمكن اتخاذ نفس القرار استنادا إلى نفس المعلومات رغم إمكانية اختلاف الأشخاص القائمين باتخاذه، ويعني ذلك وجود دلالة

---

[26] طارق حماد عبدالعال، **المدخل الحديث في المحاسبة (محاسبة القيمة العادلة)**، الدار الجامعية ،الاسكندرية مصر ، 2003، ص11.

[27] شعيب شنوف، زاوي أسماء، **دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية** ، الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة المالية ، جامعة سطيف ، الجزائر ،21/20 أكتوبر 2009، ص12.

[28] مرعي عبد الحي و محمد عباس بدوي، "**مقدمة في أصول المحاسبة المالية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003 .ص 30 .

محددة ومعينة ولها استقلالها الذاتي للمعلومات المحاسبية بصرف النظر عن الشخص الفاحص أو المستفيد من هذه المعلومات [29].

3. الالتزام بالموضوعية

يتم اشتقاق هذا المعيار من فرض الموضوعية الذي يعد شرطا أساسيا للبحث العلمي في أي مجال من مجالات المعرفة، ودون هذا المبدأ فإن نتائج البحث العلمي يطغى عليها التحيز الشخصي، وعدم موضوعية القياس المحاسبي تؤدي إلى تعرض منافع بعض مستخدمي القوائم المالية للخطر، لذا يجب التأكد من توافر شروط الموضوعية في المحاسبة عن طريق العناصر الاتية [30]:

- ✓قيام عدد من المحاسبين بإعادة القياس المحاسبي الذي قدّمه أحد المحاسبين، ثم يكونون قد توصلوا إلى النتائج نفسها مما يقدم دليلا على حياد المحاسب وعدم تدخله بالنتائج.
- ✓ اختبار مدى تمثيل المعلومات المحاسبية لحقائق الحياة الاقتصادية.

وبالتالي القياس المحاسبي الذي لا يلبي شرط الموضوعية هو قياس لا يمكن قبول نتائجه أو الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة، لذلك كان مفهوم الموضوعية في المحاسبة عرضة لتفسيرات عديدة نذكر منها [31].

- ✓ إن القياس الموضوعي هو قياس غير شخصي بمعنى أنه خال من التحيز الشخصي للقائم بعملية القياس.
- ✓ إن القياس الموضوعي هو قياس قابل للتحقق بمعنى أنه يستند إلى عناصر مثبتة وأدلة صحيحة.
- ✓ إن القياس الموضوعي يمثل نتيجة اتفاق بين مجموعة من الملاحظين والقائمين بالقياس؛
- ✓ تقاس درجة الموضوعية لقياس معين بالاعتماد على مؤشر التشتت لتوزيع هذا القياس، إذ يعتمد على القياس ذي التوزيع الأقل تشتتاً .

4. القابلية للقياس الكمي

عادة ما يتطلب القياس المحاسبي استخدام مقياس موحد كشرط أساسي وأولي لقياس المركز المالي للمؤسسة وصافي دخلها الدوري، وتعتبر الوحدة النقدية أفضل مقياس لقياس مختلف الأحداث المالية، غير أن استخدام وحدة النقد كأساس للقياس قد يثير كثيرا من المشاكل بسبب ما يطرأ عليها من تغير في قوتها الشرائية على مدار الزمن، من انخفاض (في حالة التضخم) أو ارتفاع (في حالة الانكماش) مما يستدعي

---

[29] المرجع نفسه ، ص 31 .

[30] حسين قاضي ومأمون توفيق حمدان ،نظرية المحاسبة ،الدار العلمية ودار الثقافة ،الأردن ،ط1 ،2004 ،ص 251 .

[31] تيجاني بالرقي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، دكتوراه دولة، غير منشورة، جامعة سطيف، 2006،ص 96.

تعديل البيانات المالية والتي تعتمد على الأسعار التاريخية استنادا إلى التغيرات في مستويات الأسعار والقوة الشرائية للنقود[32].

ثالثاً : مشاكل القياس المحاسبي

تحكم عملية القياس المحاسبي عدة ضوابط وحدود مما يخلق مشاكل تحد من نتائجه، وبالتالي سنتطرق في هذا المطلب إلى مفاهيم أ رس المال والمحافظة عليه، وكذا قيود ومحددات عملية القياس المحاسبي، بالإضافة إلى التحيز الذي يتخلل عملية القياس المحاسبي.

• مفاهيم رأس المال والمحافظة عليه

يمثل رأس المال المؤسسة العنصر الأساسي في حقوق المساهمين، ويعد الضمانة الرئيسية لحقوق الدائنين، لذلك تسعى الهاسبة إلى المحافظة على قيمته من الهبوط أو التآكل، والقاعدة الأساسية ألاّ يتم الاعتراف بالربح أو العائد علىرسأ المال المستثمر إلاّ بعد استرداده أو المحافظة على قيمته [33].

ويختلف مضمون مفهوم المحافظة على رأس المال وفقا لاختلاف مدلوله، حيث هناك مفهومان أساسيان للمحافظة على رأس المال هما [34]:

1. المحافظة على رأس المال المالي

ويحدث عندما تتجاوز القيم المالية(النقدية) لصافي أصول المؤسسة في نهاية السنة المالية لصافي الأصول في بدايتها بعد استبعاد العمليات مع الملاك.

2. المحافظة على رأس المال المادي

أي أن العائد على رأس المال يحدث أو يظهر عندما تفوق الطاقة الإنتاجية المادية للمؤسسة في نهاية السنة المالية طاقته الإنتاجية في بداية السنة المالية، مع استبعاد العمليات مع الملاك، والطاقة الإنتاجية المادية في أي نقطة زمنية تساوي القيمة الجارية لصافي الأصول المستخدمة لتوليد الأرباح.

ويرجع الاختلاف بين مفهومي الاحتفاظ برأس المال إلى تأثيرات (مكاسب وخسائر) التغيرات في أسعار الأصول والخصوم .

---

[32] مرعي عبد الحي ومحمد عباس بدوي، **مرجع سابق**، ص 30 .

[33] . محمد مطر، موسى السويطي، **مرجع سبق**، ص 168 .

[34] ريتشارد شروید، وآخرون، نظرية المحاسبة، **ترجمة خالد علي احمد كأجيجي** وآخرون، دار المر يخ، الرياض السعودية،2006 ، ص195 .

- **قيود ومحددات القياس المحاسبي**

توجد بعض القيود تحد من دقة القياس المحاسبي وموضوعية ، وقابلية المعلومات المحاسبية الناتجة عنه للتحقق والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات وتتمثل فيما يلي [35]:

1. عدم التأكد

ينتج عدم التأكد عن حاجة القياس المحاسبي لإجراء تقديرات تتعلق بالمستقبل الذي يتّصف بالغموض، فالمؤسسة مستمرة لكن مبدأ الدورية الذي يقضي بتحديد النتيجة لأغراض الإفصاح المحاسبي يتطلب تبني بعض الافتراضات من أجل التخصص المنطقي على أساس التوقعات المرتبطة بالمستقبل، كما أن التعبير النقدي عن الثروة يأخذ في الاعتبار بعض المقادير غير المؤكّدة في المستقبل التي تختلف فيه درجة الاعتماد عليها.

2. الخلو من التحيز

يعتبر تحديد درجة تحيز القياس المحاسبي أمرا صعبا في مجال المحاسبة رغم أنه قد يكون كبيرا نظرا لطبيعة المحاسبة من جهة وعملية التقييم من جهة أخرى، ويعني التحيز أن المعلومات النّاتجة عن عملية القياس المحاسبي لا تتصف بالحياد والعدالة، أي أ نه تم اعتمادها بمراعاة جوانب دون مراعاة جوانب أخرى.

3. الحيطة والحذر

يعد هذا القيد من البدائل المتاحة لإجراء عملية القياس المحاسبي ويحصرها في بديلين أو ثلاثة على الأكثر، وبهذا سيتم استبعاد بديل معين حتى ولو كان مناسب لغرض القياس، حيث يؤدي إلى حدوث أخطاء في القياس المحاسبي ويؤدي إلى التأثير سلبا على قيمة المعلومات المحاسبية فيجعلها غير ملائمة لاتخاذ القرارات لأنها لا تمثل الواقع الاقتصادي بصدق.

- **التحيز في القياس المحاسبي**

تعد ظاهرة تحيز القياس المحاسبي من الظواهر العامة الموافقة لأية عملية قياس، وبينما يكون تحيز القياس ضئيلا ويمكن تحديده وبقدر كبير من الدقة في العلوم الدقيقة، فإنه في غالب الأمر يكون كبيرا ويصعب قياسه في العلوم الاجتماعية عامة وفي المحاسبة خاصة، ويعتبر التحيز في القياس إحدى المشاكل التي تواجه عملية القياس المحاسبي ويمكن تحديد مصادره وأشكاله كالآتي:

---

[35] الجيلالي بلواضح ، فاتح بلواضح ، **دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتقييم المحاسبي** ،المؤتمر الدولي الأول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الاعمال الدولية ،جامعة المسيلة الجزائر ،5/4 ديسمبر 2012 ،ص 13.

1. مصادر تحيز القياس المحاسبي

حيث تشمل أربعة مصادر وهي [36]:

- ✓ الشخص الذي ينفذ عملية القياس.
- ✓ النظام المحاسبي للقياس بصفته أداة للقياس.
- ✓ الأحداث الاقتصادية التي تخضع للقياس.
- ✓ المعلومات المحاسبية والتي تمثل مخرجات عملية القياس.

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم تحيز القياس المحاسبي حسب مصادره إلى ثلاث أقسام وهي على النحو التالي [37]:

1.1 . تحيز قواعد القياس المحاسبي

وهو التحيز الذي يرتبط بقواعد القياس المحاسبي من خلال المفاهيم والمبادئ والفروض والأعراف التي تحكم عملية القياس، وأهم مظاهره هو تحيز القياس الذي تحتويه التقارير و القوائم المالية المعدة في فترات التضخم أو الانكماش طبقا لمبدأ التكلفة التاريخية، ويكون ذلك إذا لم يتم تعديل آثار التضخم أو الانكماش.

2.1 . تحيز القائم بعملية القياس

وهو التحيز الذي يكون سببه المحاسب القائم بعملية القياس وليس بالنظام المحاسبي، مما يعني أن دور النظام المحاسبي في نشوء هذا التحيز سيكون حياديا مما يعني أن القياس المحاسبي سيتمتع بدرجة كاملة من الموضوعية لكن المحاسب سيستخدمه في عملية القياس بطريقة خاطئة تؤدي إلى نشوء تحيز قياس يرتبط بالمحاسب نفسه.

3.1 . التحيز المشترك

وهو التحيز الذي يساهم في نشوئه القائم بعملية القياس وقواعد القياس المستخدمة في القياس المحاسبي معا، ويحدث ذلك مثلا عندما يقوم المحاسب لا يتصف بالموضوعية الكاملة باستخدام قاعدة هي الأخرى لا تتصف بالموضوعية الكاملة، وهكذا فتحيز القياس الناشئ عن قاعدة القياس المتحيزة تتضاعف آثاره على البيانات المحاسبية بفعل التحيز الإضافي الذي سببه المحاسب المتحيز.

---

[36] وليد ناجي الحيالي،**مرجع سابق**، ص 136 .

[37] محمد مطر، **مرجع سابق** ، ص 135 .

2. أشكال تحيز القياس المحاسبي

هناك عدة أشكال للتحيز قد تصيب القياس المحاسبي نذكر منها [38]:

1.2 . تحيز الموضوعية

يأخذ القياس المحاسبي شكل تحيز الموضوعية، متى كان عامل الدقة هو العامل المتحكم في عملية القياس، وعليه سيكون القياس متحيزا بوجود فرق و اختلاف بين نتيجة القياس والقيمة الفعلية للحدث محل القياس.

2.2 . تحيز الملاءمة

يكون هناك تحيز ملائمة عندما لا تفي القياسات المحاسبية باحتياجات من يستخدمها، ويقاس تحيز الملاءمة بمدى الاستفادة التي يحققها مستخدم البيانات المحاسبية من مخرجات عملية القياس، ويكون القياس عرضة لنشوء تحيز الملاءمة في مرحلة تحليل البيانات المحاسبية أو معالجتها، لأنّ المعلومات المحاسبية وهي مخرجات هذه المرحلة تكون شديدة الحساسية من زاوية تأثرها برغبات مستخدمي هذه البيانات .

3.2 . تحيز الموثوقية

والتي هي بمثابة المحصلة النهائية لجميع أشكال التحيز التي تنشأ في عملية القياس المحاسبية عبر مراحلها المختلفة وفي مجالها التاريخي والمستقبلي، وينشأ هذا التحيز في الأحوال التي يعجز فيها النظام المحاسبي عن توفير القياسات المحاسبية الموثوق بها أو المعول عليها للتنبؤ المستقبلي .

رابعاً : عناصر القوائم المالية المستهدفة في القياس

باعتبار القوائم المالية بطاقة التعريف لأي مؤسسة ،فتعمل هذه الأخيرة أقصى مجهود لها حتى تظهرها على حقيقتها دون تزييف أو تمويه لكسب ثقة طالبي المعلومة المحاسبية و المالية . وفي ظل الظوف الراهنة التي يمر بها الاقتصاد العالمي في ظل الأزمات المالية وا إفلاس العديد من المؤسسات التي كانت تحقق أرباح كبيرة على مستنداتها بينما الواقع خلاف ذلك أي انها تعاني خسائر فادحة ،وهذا الذي بعث الخوف و الاحتياط لدى لعديد من الاطراف الطالبة للمعلومة المحاسبية وخاصة فئة المستثمرين .ولهذه الأسباب وأخرى تعمل العديد من المؤسسات على تقديم معلومات شفافة وذات مصداقية لان المعلومة أصبحت مؤشر من مؤشرات التفوق الاقتصادي بوجود ما يسمى بالمجتمع المعلوماتي .

[38] سيد عطا الله السيد ، **مرجع سابق** ، ص 184 .

ولكي تظهر القوائم المالية بصورة واضحة فلابد أن تظهر بتكلفة مناسبة، ونتيجة لذلك ظهر مفهوم القياس المحاسبي للقوائم المالية، والذي سنتطرق إليه من خلال:

1) قياس عناصر الميزانية (قائمة المركز المالي)

للمنشأة أهمية خاصة لدى جميع مستخدمي البيانات Financial position لقياس قائمة المركز المالي المالية خصوصا بالنسبة لفئة المقرضين، وذلك لأن قدرة المنشأة على الاستمرار وبالتالي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاههم تكون عادة مرهونة بمدى قوة وضعف مركزها المالي.

ولقياس المركز المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة يتطلب الأمر مقابلة أو مقارنة ما لديها من أصول وما على تلك الأصول من التزامات سواء تجاه الدائنين وهي المطلوبات أو اتجاه الملاك وهي حقوق الملكية وذلك تطبيقا لمعادلة الميزانية :

الأصول = المطلوبات + حقوق الملكية [39]

وقبل البدء بالتطرق لقياس عناصر قائمة المركز المالي لابد من التعرف على المبادئ المحاسبية التي تحكم الميزانية [40]:

- ✓ تقييم الأصول الثابتة التي يتم الحصول عليها بقصد الاحتفاظ بها واستخدامها في عملية الإنتاج وليس بقصد بيعها على أساس التكلفة التاريخية.
- ✓ يتم تقييم الأصول المتداولة على أساس القيمة التي ينتظر تحققها من عملية البيع، ومن اجل ذلك يتم تقييم البضاعة على أساس سعر التكلفة وسعر السوق أيهما اقل.
- ✓ يتم تقييم الذمم وفق مبدأ الحيطة و الحذر الذي يقتضي بأخذ الأرباح المحققة و الخسائر المحتملة في الاعتبار دون الأرباح غير المحققة.

1. قياس الأصول

1.1 قياس الأصول طويلة الأجل:

هناك نوعين من عناصر تكاليف الأصول طويلة الأجل[41]:

1) الأصول القابلة للاستخدام بمجرد شرائه ونقله إلى المكان المناسب للعمليات التشغيلية التابعة للوحدة الاقتصادية .

---

[39] محمد مطر ،**مرجع سابق** ، ص 461 .

[40] رولا كاسر لايقة ، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار** ،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين سوريا ،2007 ،ص 48.

[41] سيد عطا الله السيد ، **مرجع سابق**، ص189.

2) الأصول التي عند شرائها ونقلها إلى المكان المناسب للتشغيل يحتاج إلى بعض النفقات الضرورية أو اللازمة لعملية التشغيل .

هناك تكاليف الأصول طويلة الأجل منها [42]:

أ- تكلفة الأراضي : وهي جزءا من تكلفة الأرض المصاريف التي يتكبدها المالك الجديد عن إزالة المباني القديمة الموجودة أصلا على الأرض قبل شرائها .

ب - تكلفة المباني: وهي تكلفة كل ما ينفق نقدا أو عينا ،وما يعادلها في سبيل الحصول على المباني بقصد الامتلاك.

ج- تكلفة الآلات والتركيبات: وتشتمل على مجموعة من العناصر مثل الآلات والمعدات وسائط النقل والأثاث والحاسبات الإلكترونية المكتبية .

د- تكلفة التحسينات: وهي الإضافات الرأسمالية التي يتم إدخالها على أي أصل من الأصول طويلة الأجل أما بهدف زيادة مقدرته الإنتاجية أو بقصد استكمال غايات استخدامه مثل إضافة مصعد كهربائي لمبني مملوك لجهة خارجية مستأجرة للاستفادة من خدماته في أعمال تشغيلية يقوم بها المستأجر.

❖ قياس شهرة المحل

عند قياس الشهرة توجد وجهتي نظر، فوقا لوجهة النظر الأولى تعتبر الشهرة موارد غير ملموسة ناتجة عن كفاءة الوحدة الاقتصادية ويمكن قياسها عن طريق إيجاد الفرق بين سعر الشراء الوحدة الاقتصادية القائمة والقيمة السوقية العادلة لصافي أصولها الملموسة وغير الملموسة القابلة للتحقق ذاتيا ،حيث يطلق على هذا التقييم بالتقييم الشامل ،ووفقا لوجهة النظر الثانية تعتبر الشهرة هي الدخل المتوقع الزائد عن مستوى الدخل العادي في الوحدات الاقتصادية المماثلة ،ويمكن قياسها عن طريق تحديد القيمة الحالية للمكاسب الزائدة المتوقعة ،ويطلق على هذا الأسلوب بتقسيم المكاسب الزائدة [43].

2.1. قياس الأصول قصيرة الأجل :

❖ قياس المخزون :

وفيما يلي عرض للقواعد الخاصة بقسم المخزونات والمسودات قيد التنفيذ:

- ✓ عملا بمبدأ الحيطة فإن المخزونات تقيم بأقل تكلفتها وقيمة إنجازها وقيمة الإنجاز الصافية هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفة الإتمام والتسويق .

---

[42] .سيد عطا الله السيد ، **مرجع سابق**، ص 189.

[43] حنفي عبدالفتاح ، **القياس والتقويم في المحاسبة الدولية** ، دار الكتاب الحديث مصر ،2008 ،ص 654.

*يشمل تكلفة المخزون جميع التكاليف المقتضاة لإيصال المخزون إلى المكان وفي الحالة التي توجد عليها نجد: -

تكاليف الشراء وتسيير القواعد العامة للتقييم إلا أن كلفة شراء أصل تساوي سعر الشراء الناتج عن اتفاق الطرفين في تاريخ إجراء العملية بعد طرح التنزيلات والتخفيضات التجارية ،وا إضافة الحقوق الجمركية والرسوم والشحن .

- ✓ تكاليف التمويل.
- ✓ المصاريف العامة والمصاريف المالية.
- ✓ المصاريف الإدارية المنسوبة بشكل مباشر إلى المخزونات.
- ✓ تكون المخزونات في إطار عملية تقديم خدمات هي كلفة الخدمات .

عندما لا يمكن تحديد تكلفة شراء أو الإنتاج فتطبق القواعد العامة للتقييم، فإن المخزونات يتم تقييمها بكلفة الشراء أو الإنتاج لأصول مساوية لها ثبت أن قدرت في أقرب تاريخ لشراء أو إنتاج الأصول المذكورة[44].

يمكن تسعير المخزون السلعي كذلك من خلال[45]:

1. طريقة التميز المحدد فيها أسعار وحدات المخزون السلعي لآخر المدة حسب انتمائه للمشتريات التي تمت خلال العام.
2. طريقة متوسط التكلفة والتي يستخرج منها متوسط تكلفة المخزون السلعي بقيمة إجمالية لتكلفة البضاعة المتاحة للبيع على عدد الوحدات المتاحة للبيع.
3. طريقة الوارد أولا وتستند هذه الطريقة على أساس أن البضاعة التي يتم الحصول عليها أولا تباع أولا.
4. طريقة الوارد أخيرا ،الصادر أولا والتي يتم بموجبه بيع البضاعة التي ترد أخيرا إلى الوحدة الاقتصادية قبل غيرها من البضائع.

2. قياس الالتزامات (الخصوم)

تختلف المشاكل المحاسبية المرتبطة بالالتزامات عن المشاكل المتعلقة بالأصول ،ويمكن القول بأن عملية قياس و تقييم الخصوم تعتبر عملية سهلة نسبيا مقارنة بعملية قياس وتقييم الخصوم والأصول ،حيث أن قيمة الخصوم بطبيعتها محددة سلفا لوجود أطراف خارجية ذات علاقة بها ،وهي لها حقوق تجاه

---

[44] أد.عبد الوهاب نصر على،أد.شحاتة السيد شحاتة،مشاكل القياس و الافصاح المحاسبى من منظور معايير المحاسبة الدوليه،دار التعليم الجامعى ،2015،ص311.

[45] سيد عطا الله السيد ،**مرجع سابق** ،ص 198 .

المشروع يتعين الوفاء بها ،الا أن هذا لا يؤدي إلى أن جميع الالتزامات تكون قيمتها معروفة في نهاية الفترة بشكل قاطع .ومن الوجهة النظرية يتم قياس الالتزامات على أساس القيمة الحالية للمدفوعات النقدية المستقبلية اللازمة لتسوية تلك الالتزامات ،أي أنها القيمة في تاريخ إعداد الميزانية للأصول أو الخدمات الواجبة الاستخدام للوفاء بتلك الالتزامات ،ومغزى ذلك أن قياس الخصوم لا يجب لان يتم على أساس القيمة في تاريخ الاستحقاق أو الالتزام يستحق فورا فان قيمته الخالية تتساوى مع القيمة الاسمية ،أما إذا القيمة الحالية تكون اقل من القيمة في تار يخ الاستحقاق [46].

تستطيع المنشأة تسديد الالتزامات عن طريق التخلي عن موارد تحوي منافع اقتصادية كامنة من أجل مواجهة مطالبة الجهة الأخرى ويمكن تسديد الالتزام بعدة طرق :

1. الدفع نقداً .
2. تحويل أصول أخرى.
3. تقديم خدمات.
4. استبدال التزام بالتزام آخر.
5. تحويل التزام إلى حق الملكية.

ويمكن تسديد الالتزام بطرق أخرى مثل التنازل الدائن أو فقدان حقوقه وتعد القيمة الحالية للمبالغ التي يجب دفعها لتسديد الالتزام الأساس الذي يجب إتباعه لقياس وتسجيل الخصوم عند شأنها.

وتحدد طبيعة الخصم وليست الكيفية التي نشأ بموجبها كيفية قياس قيمته بعد نشأتها ،وتصنف الخصوم حسب طبيعتها إلى خصوم نقدية وخصوم غير نقدية.

❖ **قياس الخصوم النقدية بعد نشأتها :**

وتعد القيمة الحالية للمبالغ التي ينتظر دفعها الأساس الذي ينبغي أن يتبع في قياس الخصوم النقدية المسجلة وا إظهارها في القوائم المالية وفي حالة الخصوم قصيرة الأجل تمثل القيمة الحالية في قيمتها الاسمية غير المخصومة أما في حالة الخصوم طويلة الأجل تتمثل القيمة الحالية في المبالغ التي ينتظر دفعها مخصومة إلى التاريخ الجاري على أساس معدل الخصم.

ويمكن أن نلخص عملية القياس للأصول الماليةو الالتزامات المالية في الميزانية على النحو التالي:

[46] امين السيد احمد لطفي ،**نظرية المحاسبة (القياس والإفصاح و التقرير المالي)**،الجزء الثاني ،الدار الجامعية ،مصر، ص 454-455.

❖ قياس الاصول والالتزامات المالية[47]

أولا: الأصول المالية :

القياس بالقيمة العادلة

1. الأصول المالية بغرض المتاجرة شملاً جميع المشتقات .
2. الأصول المالية المتاحة للبيع .
3. الأدوات غير المشتقة شاملة الأصول المالية التي تخضع لتحوط القيمة العادلة باستخدام المشتقات .

القياس بالتكلفة المستهلكة

1. أدوات حقوق الملكية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بموثوقية .
2. الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .
3. القروض و الحسابات المدينة.

ثانياً : الالتزامات المالية:

القياس بالقيمة العادلة

1. الالتزامات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة شاملة كل المستحقات .
2. الأدوات غير المشتقة متضمنة الالتزامات المالية (والتي تخضع لتحوط القيمة العادلة باستخدام المشتقات).

القياس بالتكلفة المستهلكة

1. جميع الالتزامات الأخرى .

❖ قياس الخصوم غير النقدية بعد نشأتها

تقاس بالأسعار الأصلية التي يحددها المؤسسة في عملياتها وهذه الأسعار هي التي تظهر بها في القوائم المالية [48]

3. قياس حقوق الملكية

---

[47] هيني قان جريوتنج ،**ترجمة طارق حماد ،معايير التقارير المالية (دليل التطبيق)**، دار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006، ص324-325.

[48] رولا كاسر لايقة ، **مرجع سابق** ، ص49.

المقصود بحقوق الملكية هو ذلك الفائض من قياس الأصول عن قياس الالتزامات ،وبالتالي فهي تحوي الآثار السلبية والإيجابية لقياس كلاً من الأصول والخصوم.

2)قياس عناصر جدول الحسابات النتائج (قائمة الدخل)

ويكون بـــ[49]

1. قياس الإيرادات والمكاسب بالقيمة الأقل ،وتفضيل تأجيلها على الاعتراف بها مبكراً .
2. قياس صافي الدخل بالقيمة الأقل من بين القيم الممكنة.

/تعريف قياس الإير اد

هو تحديد القيمة المضافة لأصول الوحدة المحاسبة والتخفيض الحادث في خصومها أو كلاهما في العمليات المتعلقة ببيع السلع أو تقديم الخدمات أو السماح للغير باستخدام أصولها خلال فترة محاسبة معينة [50].

ولا يقتصر قياس الإيراد على هدا الجانب فقط وإنما يشمل التبادل العيني الأصول مع وحدات محاسبة أخرى وما تحققه من زيادة في أصولها من خلال هذه العمليات محسوباً على أساس القيمة العادلة لعملية المبادلة التي حققتها الوحدة المحاسبة في عملية خلق الإيراد [51].

2/ قياس المصروفات

تعتبر القيمة السوقية للسلع والخدمات المستفيدة في عملية إنتاج الإيرادات في وقت استنفاذها هي أفضل المقاييس التي يمكن استخدامها لقياس المصروفات ،وقد جرى العرف المحاسبي على قياس المصروفات على أساس قيمتها التاريخية أو القيمة التي تحملتها المنشأة في سبيل الحصول عليها ،ويعتبر هذا الإيراد تطبيقالاعتبارات الموضوعية وإمكانية ودقة القياس ،ولا يثير هذا الأجر مشاكل بالنسبة لكثير من عناصر المصروفات وخاصة تلك التي نتحملها المنشأة في نفس السنة المالية مثل: المرتبات والأجور والإيجار وغيرها من عناصر النفقات التي تتحول مباشرة إلى مصروفات ،أما بالنسبة للمصاريف التي تمثل استنفاذا للأصول طويلة الأجل فإن تحميلها على الإيرادات على أساس التكلفة التاريخية يترتب عليه انعدام

---

[49] رضوان حلوة حنان ، **النموذج المحاسبي المعاصر ،(من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة)**، الطبعة 02 ، دار وائل عمان ، الأردن ، 2006 ، ص239.

[50] سيد عطا الله السيد ،**مرجع سابق** ، ص 186.

[51] رولا كاسر لايقة ،**مرجع سابق** ، ص51 .

دلالتها الاقتصادية وعدم تمثيلها للواقع وعدم دقة المصروفات في مجموعة ،حيث ستشمل على أرقام تمثل تكلفة جارية مثل المرتبات والأجور وغيرها [52].

ويمكن قياس المصروفات من خلال ما يلي [53]:

1/أساس افتراض وجود علاقة بين المصروفات وبين الفترة أو بين المصروفات بين أنشطة معينة وا يرادات معينة، وعلى هذا الأساس يتم التحديد المباشر لنصب كل فترة أو كل نشاط في المصروفات ،أي التحديد المباشر لذلك الجزء المستفيد في موارد المنشأة في سبيل تحقيق نشاط معين ،وهذا تصرف بالطريقة المباشرة.

2/ تحديد قيمة الموجودات في نهاية الفترة على أساس ذلك القدر من الموارد الذي يمكن تحميله لإيرادات أو أنشطة الفترة المقبلة ،ويعتبر الرصيد المتبقي مصروفات الفترة الحالية ،وهنا يتم تحديد المصروفات على أساس المعادلة التالية:

أرصدة الموجودات أول المدة + الإنفاق خلال الفترة / المجموع - أرصدة الموجودات آخرة الفقرة = مصروفات الفترة .

وهذه الطريقة تعرف بالطريقة الغير مباشرة.

التعليق

من خلال هذا المبحث نستنتج أنّ القياس المحاسبي هو جوهرة المحاسبة، وبدون فهم ما يقاس وكيفية القياس يستحيل الفهم الكامل والصحيح للمحاسبة، فالقياس المحاسبي هو القياس الكمي والنقدي للأحداث المالية الخاصة بنشاط المؤسسة، ويشمل هذا القياس التسجيل والتبويب والترحيل ثم تلخيص تلك العمليات والأحداث في صورتها النهائية والتي تمثل عناصر القوائم المالية، وللقياس عدة بدائل ويتوقف اختيار أي بديل على حسب طبيعة العنصر المراد قياسه، وهناك عدة محددات وقيود تؤثر على مخرجات القياس مما قد يجعله متحيز نسبياً .

---

[52] احمد نور ،**المحاسبة المالية (القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية و المصرية)**،الدار الجامعية ،مصر، 2004/2003 ،ص105-106 .

[53] .سيد عطا الله السيد ،**مرجع سابق**، ص 195 .

المبحث الثاني

الافصاح المحاسبي

ماهية الإفصاح المحاسبي

تختلف وجهات النظر حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة، و ذلك نتيجة لاختلاف مصادر الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات، فمثلا يختلف مفهوم الإفصاح عند معدي القوائم المالية عن مفهومه لدى مدقق الحسابات، و المستثمرين والمساهمين المستخدمين لها و قد لا تتفق وجهة نظر هؤلاء مع الجهات الرقابية والمهنية كالبنوك المركزية وهيئات الأوراق المالية والمجامع المحاسبية المهنية.

اولاً : مفهوم الإفصاح المحاسبي و أنواعه

سوف نحاول إلقاء الضوء على عدة تعاريف، والتطرق لأنواعه من أجل الوصول إلى جوهر الإفصاح.

1. مفهوم الإفصاح المحاسبي

يرى الباحثون أن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح، جاء بديلا لمصطلح النشر أو عرض المعلومات، حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي لوظيفة المحاسبة، بأنها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي وا إبلاغها للمستفيدين منها [54].

وقد عرف الإفصاح المحاسبي على أنه "الوضوح وعدم الابهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية"[55].

إذن يعني الإفصاح اتباع سياسة الوضوح وا إظهار جميع الحقائق المالية الهامة، التي يعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية، أي يهدف الإفصاح إلى تمييز الظاهرة موضع الدراسة، وتوضيح معالمها بشكل يسهل فهم المعنى المقصود.

ويقصد بالإفصاح بشكل أكثر تحديد "عملية ومنهجية توفير المعلومات وجعل القرارات المتصلة بالسياسة المتبعة من جانب المؤسسة معروفة ومعلومة من خلال النشر والانفتاح "[56].

---

[54] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية دار الجامعة الجديدة**، الإسكندرية، مصر، 2002 ، ص35.

[55] لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم أحمد فؤاد مكية، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد 29 ، العدد الأول، 2007 ، ص179.

وقد حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، ماهية الإفصاح المحاسبي المناسب بما يلي" إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، تقتضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، و ذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، وا ن عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، و بمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم[57].

وكتعريف شامل للتعاريف السابقة عرف الإفصاح على أنه: "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية، في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة" [58].

ثانياً :أنواع الافصاح المحاسبي

يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعا لأهدافه من خلال ما يلي[59]:

أ. الإفصاح الكامل (الشامل)

يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتي نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

ب. الإفصاح العادل

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

ج. الإفصاح الكافي

---

[56] طارق عبدالعال، **مرجع سابق** ، ص731.

[57] محمد مطر، موسي السويطي، **مرجع سابق**، ص344.

[58] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، 2005، ص577.

[59] لطيف زيود وآخرون، **مرجع سابق**، ص 180.

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، و يمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، بالإضافة على أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

د. الإفصاح الملائم

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

هـ. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي)

أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى .

و. الإفصاح الوقائي (التقليدي)

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية، فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لانهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين .

ثالثاً : مقومات وأساليب الإفصاح المحاسبي والعناصر المؤثرة فيه

ان الإفصاح عن المعلومات بالقوائم المالية ليس عملية عشوائية، بل توجد مجموعة من المقومات والأساليب والطرق التي يجب مراعاتها وا ٍتباعها إضافة إلى عوامل مؤثرة فيها، و التي سوف نتطرق إليها بنوع من الإيجاز.

1.المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية [60]:

أ. المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية: تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون والجهات الحكومية التي تهتم بالشؤون الاجتماعية وغيرها.

ب. تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية: يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي، هو ما يعرف بمعيار أو خاصية الملاءمة، حيث تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي، الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، و تعتبر الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح، لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام المعلومات من جهة أخرى.

ج. تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها: تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها حاليا، في البيانات المالية المحتواة في القوائم المالية التقليدية وهي قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة الأرباح المحتجزة، قائمة التغيرات في المركز المالي، إضافة إلى معلومات أساسية تعرض في الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية، والتي يتم إعدادها وفق مجموعة من المبادئ والافتراضات والأعراف، لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات، على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم .

د. تحديد أساليب وطرق الإفصاح: يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بطريقة يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية ، بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.

2. أساليب الإفصاح المحاسبي

حتى لا تكون عملية الإفصاح غير منظمة وعشوائية هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح، و التي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية منها :

---

[60] وليد الحيالي، **الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية**، منشورات الأكاديمية العر بية المفتوحة في الدنمارك ، متاح على

أ. إعداد القوائم المالية و ترتيب بنودها: إن جزءا مهما من الإفصاح المحاسبي يتمثل في عرض القوائم المالية، وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتسهل عملية قراءتها وفهمها وا مكانية مقارنتها من طرف المستخدمين واستخلاص المعلومات.

ب. الملاحظات الهامشية: يتم استخدام الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير، أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية، و التي يمكن أن تحتوي على معلومات كمية أو وصفية، كالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، أو الطرق و المبادئ المحاسبية المتبعة، إضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة.

ج. الملاحق: وتشمل على قوائم إضافية ترفق مع القوائم الأصلية، يتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية، والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومثال ذلك الأصول الثابتة وطرق الاهتلاك، قائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار، قائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، قائمة المخزون السلعي...الخ.

د. المعلومات الموجودة من خلال الأقواس: تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح بعض الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان المبدأ المستخدم في تقييم مخزون نهاية الفترة.

هـ. تقرير المراجع: يعتبر من ضمن وسائل الإفصاح المستخدمة والمتفق عليها تقرير المراجع الخارجي، وتقرير مجلس إدارة المؤسسة حيث يتم من خلال تقرير المراجع إعطاء رأي محايد عن موضوعية وسلامة الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، وذلك بغرض تعزيز ثقة المستخدمين في المعلومات المنشورة، في حين يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن الأداء الحالي للمؤسسة وعن الخطط المستهدفة.

3. العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي

أهم المحددات الرئيسية على نوعية وحجم الإفصاح بالقوائم المالية ما يلي :

أ. نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم: لابد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية، لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين، والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، فمن الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين الرئيسيين في كل دولة.

ب. الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح: تختلف الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وا صدار معايير الإفصاح، باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمدة بكل دولة ، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح، غالبا ما تكون مزيجا من المؤسسات المهنية والحكومية من خلال القوانين واللوائح .

ج. المنظمات والمؤسسات الدولية: بالإضافة إلى المؤسسات والقوانين المحلية، تعتبر المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، حيث تؤثر هذه المؤسسات بدرجات متفاوتة على الإفصاح، ومن أهم هذه المؤسسات لجنة معايير المحاسبة الدولية IASCالتي قامت بإصدار العديد من المعايير المحاسبية الدولية التي تتعلق بالإفصاح، وذلك بغرض تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي .

التعليق

اعتبر الإفصاح من القضايا الهامة التي ركزت عليها معايير المحاسبة الدولية، وذلك لما له من تأثير على جودة المعلومات المحاسبية، ونظرا لهذه الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام، وأصبح العديد من مستخدمي التقارير المالية يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح، وذلك بهدف أن تكون البيانات المحاسبية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها.

من أجل الوصول إلى إفصاح عام وجب وجود معايير محاسبية ومنهج إفصاح كافي، يخدم عملية توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم، مما يزيد من قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية، فقد ساهمت معايير المحاسبة الدولية في تطوير محتوى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، فقد ركزت على زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وبأشكال مختلفة، سواء بطرح قوائم مالية إضافية أو ضمن القوائم المالية الحالية من ناحية، وتوحيد أسس وقواعد العرض والإفصاح من ناحية أخرى، الأمر الذي أثر على المعلومات المحاسبية الموجهة للمستخدمين نتيجة ارتقاء مضمون التقارير المالية واكتمال محتواها من المعلومات وتعظيم جودتها.

الفصل الثاني
جودة المعلومات

ويعرض من خلال:

المبحث الأول: ماهية المعلومات

المبحث الثاني: خصائص المعلومات

المبحث الأول

ماهية المعلومات

سنقوم في هذا المبحث بالتعرض لماهية المعلومة

أولاً : تعريف المعلومات

هناك عدة تعريفات أعطيت لمفهوم المعلومات منها[61]

يعرف (ديمسكي) المعلومات على أنها "البيانات التي يمكن أن تغير من تقديرات متخذ القرار".

ويذكر (ماكدونف) أن المعلومات هي "مقياس لقيمة رسالة معينة لمتخذ قرار معين في موقف معين".

أما(ستون) فيرى أن المعلومات عبارة عن "معرفة مشتقة من تنظيم وتحليل البيانات ،أي أنها بيانات ذات منفعة في تحقيق أهداف المؤسسة ".

ويعرف (ديفز) المعلومات من حيث علاقتها بعدم التأكد بأنها "تخفيض عدم التأكد ،فهي تغير الاحتمالات المتعلقة بالنواتج المتوقعة في موقف قراري معين وبالتالي فهي تؤثرعلى القيمة في القرار".

أما (فلثام) فقد عرف المعلومات بأنها "المعرفة المفيدة المكتسبة من البيانات المستلمة ،وبناء علية فهي تعتمد على الشخص الذي يستلم البيانات وعلى القرارات التي سوف يتخذها ".

إذا فالمعلومات هي[62]:

"المعلومات هي بيانات تمت معالجتها ،إذ تم تصنيفها وتحليلها وتنظيمها وتلخيصها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها حيث أصبحت ذات معنى لذلك فإن البيانات قبل معالجتها لا تكون صالحة ومفيدة لاتخاذ القرار ".

ثانياً : مصادر وتصنيفات المعلومات

نظرا لاحتياج المؤسسات الى معلومات متنوعة، تطلب الامر وجود عدة تصنيفات مختلفة ، مما أدى ايضا الى تعدد و تنوع مصادر هذه المعلومات .

1) مصادر المعلومات

[61] د.صلاح الدين عبدالمنعم مبارك ،**اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية** ، مصر ،الدار الجامعية للنشر ،200 ،ص23 .

[62] د. فايز جمعة صلاح النجار ،**نظم المعلومات الادارية** ،الأردن ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،2007 ،ص 20.

يمكن الحصول على المعلومات المستخدمة في المؤسسة من مصادر مختلفة ، ومن المهم بالنسبة للمديرين ان يكونوا منتبهين لمصادرها المختلفة لتفادى حدوث المشاكل ، ونجد نوعين من مصادر المعلومات وهما [63]:

أ. المصادر الاولية وهي :

❖ الملاحظة

حيث يمكن الحصول علي اجوبة جزئية لمشكلة معينة عن طريق ملاحظة الأحداث المرتبطة بها وتعد الملاحظة معرفة أولية تجنب تحيز المستفيد.

❖ التجربة

في بعض الحالات قد يكون من المناسب ادخال مصادر المعلومات (الافراد ، الآلات و المعدات ...الخ) في تجربة تخضع للحكم ، وبهذه الطريقة يمكن فرض تحكم اكبر في المصادر بالتحكم في المتغيرات على اثارها .

❖ المسح

ويعتبر المسح أحد الطرق الشائعة في تجميع المعلومات الاولية ، وهذه الطريقة تمكنه من الوصول إلي عدد كبير من مصادر المعلومات مع معرفة أن المسح الجيد يحتاج الى تخطيط جيد .

❖ التقدير الشخصي

ويحصل علية من الخبراء وقد يأتي الخبراء من داخل المؤسسة مثل رؤساء الادارات أو القطاعات ، ام من خارجها مثل المستشارين او العاملين في المؤسسات المهنية ، ويتم تجميع المعلومات عن طريق التقدير الشخصي مصحوبة بالخبرة والمعرفة في ميدان معين .

ب. المصادر الثانوية:

غالبا من يستغرق تجميع المعلومات الأولية وقتا ويحتاج إلي تكلفة قد تكون كبيرة و لتجنبها يحاول مستخدمو المعلومات استخدام المصادر الثانوية وهي:

---

[63] محمد الفيومي: **نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية** ، مصر ، المكتب الجامع الحديث ، 1999، ص.ص-8 447.

❖ **المعلومات بالشركة**

وقد تكون المعلومات الموجودة بالمؤسسة أقيم مصادر المعلومات بالنسبة للمديرين بالمؤسسة ، فغالبا ما توفر التقارير المنتظمة وغير المنتظمة التي تعدها الادارات المختلفة كمية كبيرة من المعلومات وهذه المعلومات محددة وفقا للموقف الموجود فيه وهي معلومات جاهزة.

❖ **المصادر الخارجية**

من الضروري قيام المؤسسة بالحصول على المعلومات من خارجها وهنا يمكنها شراء معلومات من مؤسسة متخصصة في هذا الميدان بما في ذلك مكاتب البحوث والاستشارات ومكاتب تجميع الرأي العام، وهي غير شخصية وغير متميزة ولهال حجم كبير من المعلومات.

❖ **النشرات والوكالات الحكومية**

يتاح كم كبير من النشرات فيميدان المعاملات في المؤسسات المختلفة الطبيعية وغالبا ما تحاول أن تكون موضوعية، أما الوكالات الحكومية فهي تجمع حجما كبيرا من المعلومات عن قضايا متنوعة، وتتاح بعض هذه المعلومات وفقا للطلب[64].

2) تصنيفات المعلومات

تحتاج المؤسسات إلي معلومات متنوعة ويمكن أن يختلف تصنيف المعلومات وفقا للنظرة التي ينظر بها إلي هذه المعلومات فنجد عدة تصنيفات من بينها[65]:

المعلومات الرسمية وغير الرسمية

هذا التصنيف أكثر طرق التصنيف استخداما وعموميه ودقة، وكلا من هذين النوعين من المعلومات مهم للإدارة والعمليات في أي تنظيم ،ولكن يمكن القول ان المعلومات الرسمية هي المخرجات الصحيحة لأي نظام للمعلومات في أي تنظيم، وهذا يقلل من دور المعلومات غير الرسمية والتي تعتمد عليها الإدارة كمصدر لا بديل له، ولكن يجب التنبيه على خطورة الاعتماد بدرجه أكبر على المعلومات غير الرسمية، ويجب ان يكون مصدر المعلومات الرسمي هو شريان تدفق المعلومات الرئيسية في المؤسسات.

---

[64] المرجع نفسه، ص49.

[65] د. سونيا محمد البكري: **نظم المعلومات الادارية** ، مصر، جامعة الاسكندرية، 2004، ص147.

وفقا لطبيعتها الوظيفية

وكمثال على التصنيف الوظيفي للمعلومات في المؤسسة نجد وظيفة إنتاج ،بيع، تمويل...الخ، ويكون استخدام التصنيف الوظيفي مرغوبا فيه حين تكون من لنشأة نظام المعلومات نشأة وظيفية أي ان الحاجة الرئيسية في المستوى العلمي والتفصيل الكامل المعلومات لكل وظيفة، وهذا التصنيف له عيوب في الاستخدام مثل الأنشطة المتضمنة في وظيفة معينة تتغير من مؤسسة الى أخرى، مثال على ذلك الأنشطة المتضمنة لوظيفة الشراء.

تصنيف المعلومات وفقا للزمن

وبالنظر لعلاقة المعلومات بالوقت في أي مؤسسة نجد:

- المعلومات التاريخية وهي التي تعكس الفترة السابقة، أما المعلومات التي تعكس الفترة الحالية فتعتبر معلومات رقابية.
- أيضا نجد المعلومات التي تمل التشغيل وتعتبر معلومات تخطيطية، ومن الضروري ضمان احتياجات المؤسسة من المعلومات فيما يتعلق بوظيفة الرقابة، هذه المعلومات يطلق عليها مصطلح التوقعات وهي تفي بأغراض السؤال (ماذا يجب أن يكون؟) حيث أن وظيفة الرقابة تستدعي مقارنة المعلومات الفعلية بالمعلومات التي تعكس التوقعات حتى تكون مفيدة سواء اعتمدت على الخطط او تنبؤات...الخ.

والجدول التالي يوضح تصنيف المعلومات وفقا للزمن

الجدول رقم(1/1/2):تصنيف المعلومات وفقا للزمن

الوقت / النظام	الماضي	الحاضر	المستقبل
نظام الإدارة	تاريخي	الرقابة	التخطيط
نظام العمليات	ما قد حدث	ما يحدث	ما سوف يحدث

المصدر: د. سونيا محمد البكري، نظم المعلومات الإدارية، مصر، جامعة الإسكندرية ،2004، ص 151.

تصنيف المعلومات وفقا للموارد

للمعلومات في المؤسسة علاقة بالموارد سواء الملموسة كالموظفين، الآلات، النقود...الخ، أو غير ملموسة كالعملاء، البائعين...الخ، مثلا المعلومات التي لها علاقة بالعميل فيها يتعلق بالكمبيالات والحسابات يكون مطلوبا إعدادها تضاف إلي إحصائيات السوق للتحليل والتفسير ، وربما تستخدم كأساس للتنبؤ للفترة القادمة ، فالعميل يعتبر مورد من موارد المؤسسة والمعلومات المتعلقة به تعتبر مطلب تنظيمي .

تصنيف المعلومات إلي ثابتة ومتغيرة:

- **المعلومات الثابتة**

وهي المعلومات المتعلقة بالمصدر (عناصر المؤسسة) مثلا الموظفين، المستهلكين...الخ، توجد معلومات ثابتة لها علاقة وثيقة بوجودهم مثل: أسمائهم وعناوينهم ، رقم التحقق مكن شخصياتهم...الخ إذن هي نادرا ما تتعرض للغير وهي النوع من المعلومات يتطلب تطوير نظام الترقيم ونظام للتصنيف.

- **المعلومات المتغير ة**

نظرا لطبيعة المعلومات الثابتة يمكن مقارنتها بالمعلومات المتغيرة وهي التي تعكس التغير وكمثال على ذلك ساعات العمل، مبيعات الفترة...الخ وهي معلومات متحولة وتعكس الوضع الحالي الناشئ من التصرفات معينة[66].

[66] د. سونيا محمد البكري، **مرجع سابق**، ص، ص 151-152.

المبحث الثاني

خصائص المعلومات

تعددت الدراسات الخاصة بهذا الجانب وسوف نعرض في الجدول التالي أهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الصادرة عن هيئات ومنظمات علمية ومهنية رسمية لما تتمتع به من مصداقية.

الجدول رقم (2/1/2): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب المؤسسات الدولية

الصفة	A.A.A	AICPA		ICAWE	FASB	IASC
		APB	TRUEBLOOD			
الملائمة	//	//	//	//	//	//
القابلية للتحقيق	//	//			//	//
الوضوح		//	//	//		
عدم التحيز	//	//	//		//	//
الموضوعية				//	//	//
التوقيت المناسب		//		//	//	//
الثبات			//		//	//
الاكتمال		//		//		//

المعقولية			//			
القابلية للمقارنة		//	//	//	//	//
الأهمية النسبية			//			//
الجوهر فوق الشكل			//	//		//
القيمة التنبئية					//	
التغذية العكسية					//	
أمانة العرض (الموثوقية)				//	//	//

المصدر: شارف خوجة الطيب، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية الملتقى الوطني الأول لمستجدات الألفية الثالثة ودور المؤسسة على ضوء التحول لمحاسبين الدول كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 21-22 نوفمبر 2007، ص14.

من خلال الجدول السابق يعتبر البيان رقم 02 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB عام 1980 بعنوان "الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية" الدراسة الأكثر شمولية وأهمية، حيث قامت بتغطية شاملة لآلية الاعتراف والقياس والإفصاح لعناصر القوائم المالية، وسوف نوضح في الشكل أدناه الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما قدمها FASB.

الشكل رقم(1/1/2): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

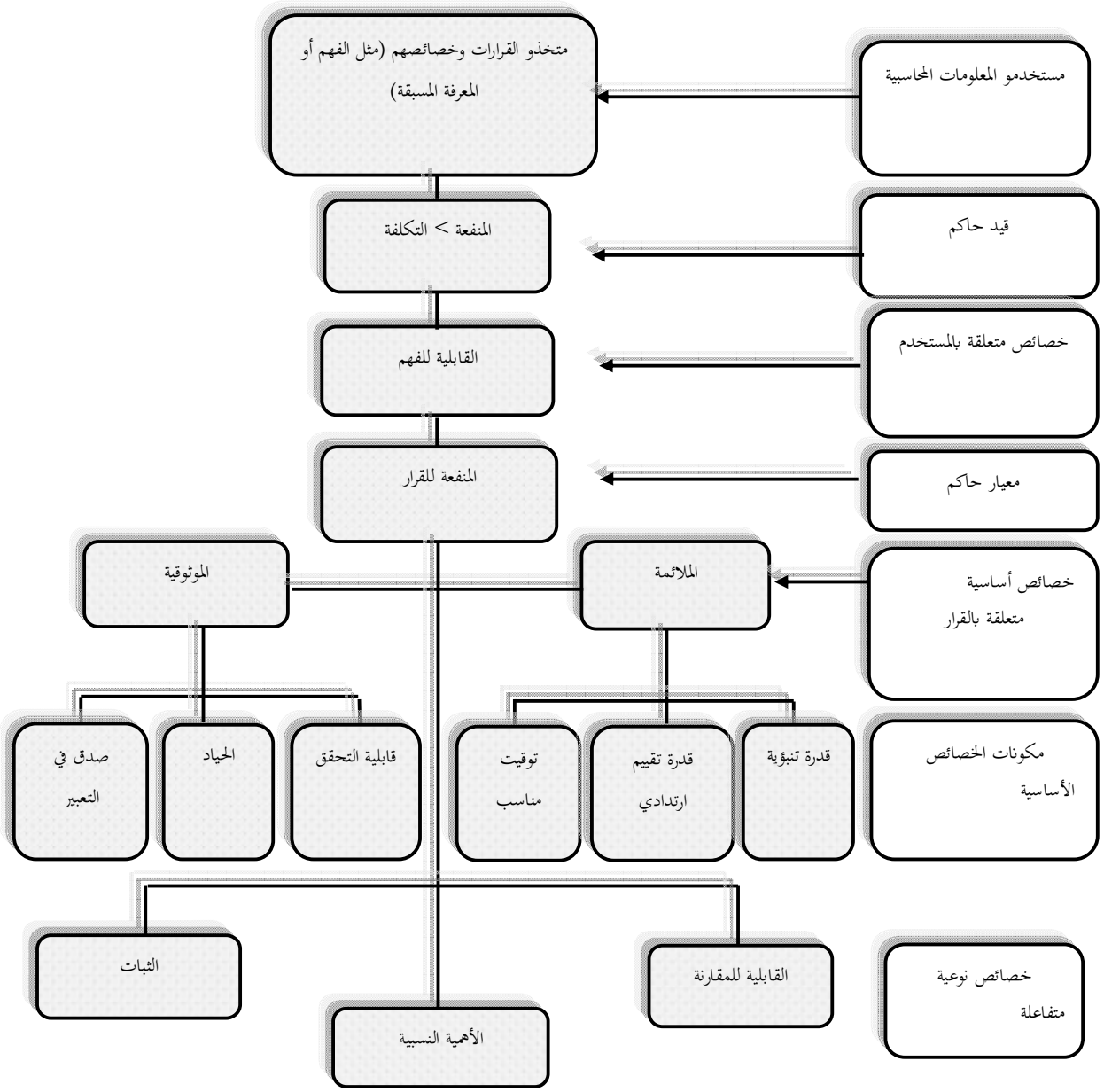

المصدر: رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري - التطبيقات العملية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2009، ص68.

من خلال الشكل السابق يمكن توضيح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية باختصار كما يلي:

1.2. الخصائص الأساسية: وتشمل على خاصتين وهما:

أ. الملاءمة

ويقصد بها أن تكون المعلومات مرتبطة ووثيقة الصلة بالقرارات التي يتم اتخاذها، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذي القرار الاقتصادي بالمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية وهي مرتبطة بخاصية الأهمية النسبية [67]، وتحتوي على ثلاثة خصائص فرعية هي[68] :

- **القيمة التنبئية**

ويقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمؤسسة أو بقوتها الإرادية.

- **قيمة التغذية العكسية**

أي المدى الذي يمكن لمتخذ القرار أن يعتمد عليه في تعديل توقعاته السابقة.

- **التوقيت المناسب**

أي ربط مدى ملاءمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، لأن توصيل المعلومة لمتخذ القرار في الوقت غير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار، ومن ثم افتقادها للفائدة المرجوة منها.

ب. الموثوقية

ويقصد بها حسب البيان رقم (2) الصادر عن FASB "خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وا نها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله"[69] .

إذن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وا مكانية الاعتماد عليها وتتكون هذه الخاصية من ثلاثة خصائص فرعية هي [70]:

- **القابلية للتحقق (الموضوعية)**

وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل القائمين بالقياس المحاسبي إذا ما تم استخدام نفس طرق القياس.

---

[67] Ali Tazdait **, maitrise du système comptable financier**,1er Ed ACG, Alger 2009, p.23

[68] محمد مطر، موسي السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس**، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2008، ص333.

[69] رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري – التطبيقات العملية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2009، ص 75.

[70] **المرجع السابق**، ص ص 76-77.

- **الصدق في التعبير**

تعني تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي، الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، أي تمثيل التقارير المالية بصدق مضمونها (جوهرها) وليس مجرد تمثيل شكلها فقط (تغليب الجوهر على الشكل).

- **الحيـاد**

تتوافر للمعلومات المحاسبية خاصية الحياد، إذا كانت تخلو من أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين.

إذن فالملاءمة والموثوقية الخاصيتان الأساسيتان، اللتان يلزم توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات جودة عالية، ولكن هناك احتمال التعارض بين هاتين الخاصيتين نتيجة تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية، ولهذا فإنه من الممكن التضحية بمقدار من الملاءمة في مقابل المزيد من الثقة، والعكس فقد تقل الثقة في المعلومات المحاسبية مقابل المزيد من الملاءمة للمعلومات.

2.2. الخصائص الثانوية

بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية هناك خصائص أخرى لا تقل أهمية، أوصى بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB والتي تساهم في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية وهي[71]:

أ. الثبات

يقصد بالثبات إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية، والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى.

إن تطبيق خاصية الثبات في استخدام المبادئ والإجراءات المحاسبية، يجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة وأكثر فائدة للمستخدمين.

ب. **القابلية للمقارنة**

تعتبر المعلومات المحاسبية التي تم قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المؤسسات المختلفة قابلة للمقارنة، ويقصد بالتماثل هنا أن تكون الإجراءات المحاسبية والقياس والتبويب وطرق الإفصاح والعرض المطبقة هي نفسها في مختلف المؤسسات.

إضافة إلى هذا هناك قيدان رئيسيان على استخدام الخصائص السابقة هما:

[71] رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية**، مرجع سابق، ص ص 80-81.

- **قيد حاكم أو متحكم:** وهو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفة إنتاجها وتوصيلها.

الأهمية النسبية

تلعب هذه الخاصية دورا هاما كمعيار لتحديد المعلومات التي يتوجب الإفصاح عنها وذلك من زاوية تأثيرها المتوقع على متخذ القرار، كما تعد معيار هاما في تنفيذ عملية الدمج لبنود المعلومات التي يتم عرضها في القوائم المالية المنشورة، وتعد المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يؤثر على القرار الاقتصادي الذي يتخذه مستخدمها عند اعتماده على هذه المعلومات، بمعنى أنه كلما كان للمعلومة تأثيرها على من يستخدمها كلما كانت ذات أهمية نسبية [72].

هناك جوانب أخرى للحكم على جودة المعلومات المحاسبية بخلاف الخصائص السابقة الذكر، فجودة المعلومات لا يجب أن تقتصر على المعايير الفنية التي تعبر عن خصائص هذه المعلومات، بل تتسع لتتضمن معايير أخرى تعكس الجوانب القانونية والرقابية والمهنية التي تجعل من المعلومات المحاسبية أداة نافعة ومفيدة بالنسبة لمختلف مستخدميها، فنرى أن أساس الجودة في التقارير والقوائم المالية هو توفير معايير محاسبية يتم على أساسها إعداد وعرض تلك التقارير والقوائم المالية وتمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات الرشيدة، ولذلك اهتمت العديد من المؤسسات بإصدار قواعد ومعايير للإفصاح من أجل توفير معلومات ذات جودة عالية.

✓ معايير الإفصاح ودورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية

أولت معايير المحاسبة الدولية عناية كبيرة نحو اعتبارات الإفصاح، وذلك بغرض زيادة تحسين جودة المعلومة حيث لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي، وكيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، فقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي سميت فيما بعد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار ثلاث معايير خاصة بالإفصاح ، وقد تم وضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الدولية الأخرى تتعلق بكيفية ومتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات، التي تتعلق بالموضوع الذي يعالجه كل معيار من هذه المعايير.

1. الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS1

يتضمن معيار المحاسبة الدولي1 IAS "عرض القوائم المالية" كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق عرض، ولقد حل المعيار المحاسبي الدولي IAS1 محل كل من المعايير المحاسبية التالية IAS1 المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، المعيار المحاسبي الدولي

[72] محمد مطر وأخرون، **مرجع سابق**، ص 335.

IAS5 المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، المعيار المحاسبي الدولي IAS 13 المتعلق بالأصول المتداولة والالتزامات المتداولة [73]. وقد صمم هذا المعيار لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة، وهو ينطبق على جميع المؤسسات التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، وقد أوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم المؤسسة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية، والمتمثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والإيضاحات.

يتطلب مبدأ الإفصاح والشفافية عرض البيانات المالية بطريقة تبين بشكل موثوق وملائم نتائج الأعمال والمركز المالي، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للمؤسسة.

2. الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS24

إن توسع نطاق العمليات التي تقوم بها المؤسسات، أدى إلى نشوء علاقات تربط المؤسسات بعضها ببعض لتحقيق مصالح معينة، هذه العلاقات لها قواعد محاسبية تحكمها وتحدد كيفية التعامل المحاسبي مع العمليات المتبادلة بين هذه المؤسسات، إضافة إلى وجوب الإفصاح عن حقيقة العلاقات بين هذه المؤسسات، لكي يتم اتخاذ القرارات من قبل أصحاب العلاقة على ضوء معلومات واضحة وشفافة وموثوقة، ولهذا جاء المعيار "IAS24" الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة" للتأكيد على أن القوائم المالية للمؤسسات ذات العلاقة تحتوي على الإفصاحات اللازمة .

3. الإفصاح حسب محتوى المعيار IFRS7

إن تطور وسائل الاتصال وعولمة النشاط الاقتصادي، وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال عبر العالم، ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة، وزيادة حجم العمليات المنفذة من خلالها، سواء كان ذلك للاستثمار أو للتحوط المالي أو لأغراض إدارة السيولة، مما جعل المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وأسس للإفصاح عنها، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة المعروضة في التقارير المالية، ولهذا تم إصدار المعيار IFRS7 لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار IAS32 أما الأجزاء المتبقية منه تتعلق بقضايا عرض الأدوات المالية فقط، كما قام بإلغاء المعيار IAS30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، فوضع بذلك كل الإفصاحات على الأدوات المالية مع بعضها في معيار جديد.

---

[73] خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2008، ص 94.

تعتبر متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS7 "الأدوات المالية – الإفصاح" مكملة للمبادئ الخاصة بالاعتراف والقياس وعرض الأصول المالية والالتزامات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي IAS39 و IAS 32 .

✓ دور الافصاح في تعظيم جودة ومحتوى التقارير المحاسبية

لقد أكدت الكتابات والأبحاث المحاسبية على أهمية المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية، باعتبارها من المصادر الجوهرية التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية من خلال توفير معلومات ذات جودة عالية تتميز بالملائمة والحداثة.

1. الإفصاح لضمان الشفافية في القوائم المالية

يتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات إلى مدى واسع من المستخدمين.

و"الشفافية هي ظاهرة تشير إلى قيام المؤسسة أو الجهة المهنية، بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بنشاطها ووضعها تحت تصرف المساهمين وأصحاب الحصص والمتعاملين في السوق، وا ِتاحة الفرصة لمن يريد الاطلاع عليها وعدم حجب المعلومات في ماعدا تلك التي يكون من شأنها الإضرار بمصالح المؤسسة أو الجهة المعنية، فيجوز لها الاحتفاظ بسريتها على أن تكون هذه المعلومات والبيانات معبرة عن المركز الحقيقي والواقعي للمؤسسة" [74].

كما عرفت على أنها "ظاهرة تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن، قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وفي حماية مصالحهم، فالشفافية تقوم على التدفق الحر للمعلومات، وهي تتيح للمعنيين بمصالح ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح، كما توفر لهم معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها وسهولة الوصول إلى المعلومات، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق الإفصاح"[75]

فالإفصاح المحاسبي يحقق الشفافية والشفافية تؤدي إلى جودة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، وذلك من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، فكل مؤسسة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يؤدي إلى الغموض والإبهام أو عدم الوضوح، مما يؤثر على جودة المعلومات، فقد يتعمد البعض إلى

---

[74] مصطفي حسن بسيوني السعدني، **مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة**، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الإمارات العربية، 4-5 سبتمبر 2007، ص4.

[75] - فاطمة المؤقت، **الإطار القانوني لتنظيم عمل الهيئات الأصلية الفلسطينية ودوره في تعزيز الشفافية والمساءلة فيها**، متاح على www.aman-palestine.org.

انتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على اتجاه السوق وقرارات المستثمرين.

ومثال ذلك كما حدث مع المؤسسة الأمريكية للطاقة Enron سنة 2002 التي تعمد مسيروها إخفاء الديون وتضخيم الأرباح، للرفع من قيمة أسهم المؤسسة على مستوى السوق، واستفاد المسيرون أصحاب المعلومات الحقيقية من وضع المؤسسة، وتمكنوا من تحقيق صفقات وباعوا حصصهم بأعلى الأسعار، في الوقت الذي كانت المؤسسة تغرق ببطء، فالإفصاح طبقا لمعايير المحاسبة الدولية يوفر إطارا حاميا ومانعا لظهور مثل هذه التصرفات ويحد من محاولات التضليل هذه، فهو يحسن درجة الوضوح والشفافية ويوفر المصداقية للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية.

2. دور الإفصاح في تحقيق عنصر الملاءمة والمصداقية

تهدف الملاءمة أو الصلاحية إلى أن تكون المعلومات المحاسبية، التي تظهرها التقارير المالية ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتتحقق أيضا الملائمة من قدرة مستخدم المعلومات المحاسبية على تفهم محتويات القوائم المالية، فهي يقصد بها درجة السهولة في عرض المعلومات بشكل يمكن المستثمر من تفهم و إدراك محتواها، ويمكن التعبير عن ذلك بالقدرة على التوصيل بدرجة مقبولة من الجهد، وتزداد قدرة المستخدم على تفهم المعلومات المحاسبية إذا كانت معروضة بشكل بسيط وتتماشى مع مفاهيم إدراك المستثمر، ويمكن مقارنتها بالمعلومات الأخرى المشابهة، وترتبط القابلية للفهم بشكل التقارير المالية وطريقة عرض المعلومات بها والمصطلحات الواردة فيها وأسلوب كتابة تلك التقارير، من حيث سهولة قراءتها واستطاعة المستثمر فهمها واستيعابها، ولقد أوضح المعيار المحاسبي الدولي الأول في أنه يجب اختيار وتطبيق القاعدة المحاسبية الأكثر ملاءمة لظروف المؤسسة، وعرض مركزها المالي بعدالة، كذلك فقد أكد المعيار المحاسبي الدولي السابع والرابع والعشرين أن القابلية للفهم، كمحدد من محددات منفعة المعلومات المحاسبية ترتبط بضرورة أن تكون القوائم المالية واضحة ومفهومة، حيث يتعين ضرورة الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة التي تستخدم في إعداد القوائم المالية، ويرجع ذلك إلى أن هناك سياسات محاسبية متعددة وقد تختلف تلك السياسات من مؤسسة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، وقد أكد المعيار على ضرورة اعتبار أن القابلية للفهم للسياسات المحاسبية جزء لا يتجزأ من القوائم المالية، ويتعين الإفصاح عنها في مكان واحد من القوائم المالية لمساعدة المستخدمين على سهولة فهمها والإلمام بها حتى يمكنهم اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

وتعبر المصداقية عن إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية والوثوق فيها لمعقوليتها وخلوها من الأخطاء والتحيز، وأنها تعرض بأمانة الأحداث الاقتصادية التي تمثلها، ولكي تكتسب المعلومات خاصية المصداقية يجب أن تتسم بصدق التعبير، أي المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل، وحتى تتحقق المصداقية يتطلب ارتكاز المعلومات المحاسبية على قواعد قياس موضوعية تعمل من خلال مفاهيم يمكن التحقق منها، وبالتالي يتعين أن تكون خالية من الأخطاء وغير متحيزة في وصف أو قياس الأحداث

المالية والاقتصادية، وأن تكون معبرة بصدق وأمانة عن تلك الأحداث، ويتطلب الأمر أيضا أن يتم الاعتماد على قواعد مقبولة تحكم إجراءات التحقق والثبات في التطبيق، فضلا عن ذلك يتعين حتى يمكن الحكم على صلاحية المعلومات المحاسبية أن يتم إجراء المقارنات الزمنية والمكانية بين التكاليف والعوائد أو بين النتائج الفعلية والمتوقعة للقرارات، أو ما يعرف بالقابلية للمقارنة، وقد أشار المعيار المحاسبي الدولي الأول إلى المصداقية والذي تعد أحد المبادئ عند اختيار القاعدة المحاسبية التي تنوي المؤسسة استخدامها وتطبيقها كسياسة محاسبية، وقد أشار معيار المحاسبة الدولي الأول على أنه يتعين أن تظهر البيانات المالية الأرقام المقارنة للفترة السابقة وتعديل المعلومات في المقارنة التي تعود للسنوات السابقة في حالة البنود غير العادية، وقد جاء إصدار المعيار الدولي 31 بعنوان التقارير المالية للاستثمارات في المشروعات المشتركة، نتيجة لزيادة أهمية الاستثمارات المباشرة المشتركة بين الدول، مما كان له تأثير مباشر على الإفصاح المحاسبي عن الاستثمارات المشتركة، ويلاحظ أن المعيار حرص على توفير متطلبات ومحددات المصداقية، سواء فيما يتعلق بالحيادية أو فيما يتعلق بالأهمية النسبية أو القابلية للمقارنة أو القابلية للفهم.

3.دور المعايير المحاسبية في تطوير التقارير المالية

أصبحت التقارير المالية من حيث اكتمال محتوى المعلومات ومستوى جودتها لا تفي بحاجات المستفيدين من المعلومات المحاسبية، مما ترتب عليه ضرورة تطوير إجراءات الاتصال وا عادة النظر في طرقها ومدي كفاءتها في توصيل المعلومات المحاسبية، وفي ظل تعدد المستفيدين من التقارير المالية وتباين المعلومات التي يحتاجون إليها تعرض الفكر المحاسبي لثلاثة مناهج أساسية لإعداد التقارير المالية هي[76] :

أ.منهج التقرير في القوائم ذات الغرض العام

وهو منهج يهتم بإعداد تقارير مالية يمكن أن تفي باحتياجات قطاعات واسعة من المستفيدين، وبرغم شيوع استخدام هذا المنهج إلا أنه يثير انتقادات عديدة حول مدى إمكانية توفير الاحتياجات المتنوعة للمستفيدين المختلفين باستخدام مجموعة واحدة من التقارير المالية.

ب. منهج التوسع في البيانات التي يتم التقرير عنها

ويهتم هذا المدخل بزيادة المعلومات المعروضة في التقارير المالية، بحيث تغطي احتياجات قطاعات أكبر، ومثال ذلك تضمين القوائم المالية القيم الحالية والقيم الجارية للأصول إلى جانب القيم التاريخية، ويثير هذا المنهج عدة تساؤلات بشأن نوعية وكمية المعلومات التي يجب إضافتها للتقارير المالية والأسلوب الملائم لاختبارها، حيث أن هناك حدود معينة لمقدرة المستخدمين بشأن إمكانية استيعاب

---

[76] أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية،** الإسكندرية، مصر، 2007، ص 170-172.

المعلومات الإضافية واستخدامها، حيث يتطلب الأمر تقييم كل معلومة يقترح إضافتها للتقارير المالية بهدف الوقوف على مدى مناسبتها لمختلف المستفيدين.

ج. منهج تطوير التقارير المالية

ظهر هذا المنهج نتيجة ضغوط الجهات العلمية المهتمة بالمحاسبة بالولايات المتحدة الأمريكية، وبناء على رغبة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين طلبا للمزيد من المعلومات الإضافية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية ويبدوا هذا التطوير من خلال ظهور العديد من القوائم أبرزها القوائم المالية القطاعية، القوائم المالية المرحلية، القوائم المالية التنبؤية، القوائم المالية الموجزة، والقوائم المالية ذات أسس القياس المتعددة، وقد حدد مجلس المحاسبة الأمريكي في قائمة المفاهيم الصادرة عام 1984 مجموعة متكاملة من التقارير ينبغي على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية في القوائم المالية المرحلية والتقارير والقوائم الملخصة، وهي التي تعد تدعيما للإفصاح المحاسبي، فضلا عن مجموعة أخرى من القوائم وأهمها قائمة القيمة المضافة، القوائم المعدلة بالتغير في مستويات الأسعار، بالإضافة إلى المعلومات الأخرى التي يتعين الإفصاح عنها بقائمة التوقعات المستقبلية وقائمة أهداف الوحدة، وقائمة بيان العمالة، وبذلك تتكامل تلك القوائم لتكون في مجموعها التقرير المالي للوحدات الاقتصادية والذي يتم من خلاله تحقيق الإفصاح الملائم لمتخذ القرارات.

✓ **التوسع في الإفصاح لتدعيم جودة المعلومة**

نتيجة للضغوط من الجهات العلمية والعملية المهتمة بالمحاسبة، ورغبة المستثمرين وغيرهم من المستفيدين في طلب المزيد من المعلومات الإضافية التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ظهرت عديد من القوائم المالية أهمها القوائم المالية القطاعية، القوائم المالية الدورية، والتي أدت بدورها إلى اكتمال محتوى المعلومات وأثرت على درجة جودتها، ولا شك أن كافة تلك التقارير المالية تخضع إلى قواعد تحكم دقة وسلامة وعدالة وملائمة ما تحتويه من أرقام وبيانات، منها ما يضبط شكل وأسلوب عرض ومحتوى تلك القوائم أو ما يعرف بالإفصاح .

1. التقارير القطاعية

تنبع أهمية الإفصاح عن معلومات القطاعات المختلفة للمؤسسة، من أن هذه المعلومات تظهر المخاطر والعوائد المتعلقة بعمل المؤسسة من خلال عرض المركز المالي والأداء حسب القطاعات التشغيلية، وكذلك عرض معلومات حول منتجات وخدمات المؤسسة والمناطق الجغرافية التي تعمل فيها، ومعلومات حول العملاء الرئيسيين لدى المؤسسة، حيث تساعد هذه المعلومات مستخدمو التقارير المالية على فهم أفضل لتقدير المخاطر المصاحبة لأداء هذه القطاعات، ويحدد المعيار ماهية المعلومات الواجب التقرير والإفصاح عنها حول القطاعات، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات المفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية. وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 2006/11/30 المعيار IFRS 8 " القطاعات

التشغيلية " الذي حل محل معيار المحاسبة الدولي IAS 14 وهو ساري المفعول اعتبارا من 2009/01/01 والذي كان هدفه الأساسي الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية للمؤسسة وآثارها المالية والبيئات الاقتصادية التي تعمل فيها،

2. التقارير المالية المرحلية

تبرز في كثير من الأحيان الحاجة إلى إعداد قوائم مالية عن فترة معينة، تكون أقصر من الفترة المالية الواحدة، كإعداد قوائم مالية عن ربع أو نصف سنة، تسمى هذه التقارير بالتقارير المالية المرحلية أو المؤقتة، فالتقرير المالي المرحلي هو عبارة عن "تقرير مالي لفترة مرحلية يتضمن مجموعة كاملة أو مختصرة من البيانات المالية لفترة مرحلية، والفترة المرحلية هي فترة أقل من سنة مالية كاملة تقدم حولها التقارير المالية" [77]، وقد تم التطرق لذلك بموجب المعيار المحاسبي الدولي IAS 34 المتعلق بالتقارير المالية المرحلية، حيث يهدف هذا المعيار إلى بيان الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية، وتتبع أهمية التقارير المالية المرحلية في أنها تقوم بتقديم تحديث لآخر مجموعة من البيانات المالية السنوية، حيث تركز على الأنشطة والأحداث والظروف الجديدة ولا تكرر المعلومات التي جرى الإفصاح عنها سابقا، كما تقوم بتحسين قدرة المستثمرين والدائنين والجهات الأخرى على إدراك قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح والتدفقات النقدية ومركزها المالي وسيولتها.

3.إفصاحات إضافية

توجد إفصاحات جوهرية من شأنها التأثير على جودة المعلومات المحاسبية ولكن لا يتم تضمينها في التقارير السنوية أو المرحلية نذكر منها ما يلي:

أ. **الإفصاح عن السياسات المحاسبية**

يجب أن تفصح الوحدات الاقتصادية عن السياسات المحاسبية التي تتبعها الإدارة، ويعني ذلك الإفصاح عن المبادئ المحاسبية التي تم اختيارها، وبيان كيفية تطبيقها باعتبارها أنها الأكثر ملاءمة وفقا لظروفها، وقد صدر في هذا الشأن الرأي المحاسبي رقم (22) عن مجلس المبادئ المحاسبية، والتفسير رقم (20) عن مجلس معايير المحاسبة المالية، ووفقا لهذا المعيار يجب الإفصاح عن هذه السياسات في شكل ملخص واحد ومستقل، بدلا من إظهارها في شكل ملاحظات متعددة.

ب. **الإفصاح عن التغيرات المحاسبية**

يفترض أن تتبع المؤسسة الاقتصادية نفس المبادئ المحاسبية من فترة إلى أخرى، ولكن نتيجة حرية الإدارة في اختيار المبادئ المحاسبية الملائمة لها، ونتيجة تعدد بدائل هذه المبادئ،

[77] - معيار المحاسبة الدولي رقم 34،**التقارير المالية المرحلية**، متاح على WWW.sefarra.com.

فقد تلجأ الكثير من المؤسسات إلى تغيير المبادئ المحاسبية التي كانت تستخدمها مما يؤثر جوهريا على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبة تفهم وتفسير المعلومات وتجعلها غير قابلة للمقارنة، مما قد يؤدي إلى سوء الفهم وتضليل متخذي القرارات، وقد صدر في هذا الشأن العديد من الدراسات أهمها الرأي المحاسبي رقم (22) الصادر عن مجلس المبادئ المحاسبية APB والدراسات المحاسبية أرقام 111،95،73،63 الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASBوقد حرصت هذه الدراسات على إلزام المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن التغيرات المحاسبية، وبيان تأثيرها بصفة مستقلة وواضحة على نتيجة الأعمال.

ح. **الإفصاح عن اثر التضخم والتغيرات في الأسعار**

يعتمد القياس المحاسبي على افتراض ثبات قيمة وحدة النقد، وقد أصبح هذا الافتراض غير واقعي نتيجة التضخم وارتفاع مستوى الأسعار، ومن ثم أصبحت المعلومات المحاسبية غير ملائمة لاتخاذ القرارات، ولأهمية التمسك بالقياس المحاسبي التاريخي تغليبا لمعيار القابلية للتحقق، فقد تعددت الإصدارات المحاسبية على إثر التغيرات في الأسعار في قوائم إضافية تلحق بالقوائم المالية الأساسية [78].

خ. الإفصاح عن الالتزامات العرضية

أسفر التطور في بيئة الأعمال عن وقوع أحداث لم تصل بعد إلى مستوى العمليات المالية التي تسجل في الدفاتر ولكنها قد تؤثر جوهريا على نتيجة الأعمال والمركز المالي، وتؤثر بدورها على تقييمات وتنبؤات متخذي القرارات، ومن أهم خصائص هذه الالتزامات أنها غير مؤكدة، وتتوقف نشأتها على شرط وقوع حدث معين في المستقبل يسفر عن تحديد قيمة الالتزام وتاريخ استحقاقه واسم المستفيد، وقد يترتب على وقوع هذا الحدث تحمل المؤسسة الاقتصادية لأعباء كبيرة مقابل نشأة هذا الالتزام ومن أهم الالتزامات العرضية ما يلي:

أ. الدعاوي القضائية المرفوعة ضد المؤسسة.

ب. قيام المؤسسة بضمان قروض البنوك لمؤسسات أخرى.

ج. التعهدات التعاقدية.

د. التعهد بضمان السلع المباعة.

هـ. الالتزامات المتعلقة بخطابات الضمان المفتوحة

و. الالتزام المتعلق بإعادة شراء الأوراق التجارية المخصومة.

[78] وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **مرجع سابق**، ص57.

ز. الخسائر المتوقعة من التأمين الذاتي.

وقد أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية عدة إصدارات في هذا الشأن، وقد وضعت هذه الدراسات قواعد لتحديد ماهية الالتزامات العرضية وكيفية الإفصاح عنها.

إذن وحسب تصورنا فإن الإفصاح المحاسبي في مضمونه الجديد، يوفر المقومات التي تضفي الثقة على المعلومات المحاسبية والمالية، مما يؤدي إلى رفع مستوى جودتها، وبالرغم من أن هناك إفصاحات اختيارية فإن هذا لا يعني عدم جدواها، ولكن هذه الجدوى تتوقف على مدى أهمية هذه التغييرات في كل مجتمع.

التعليق

اعتبر الإفصاح من القضايا الهامة التي ركزت عليها معايير المحاسبة الدولية، وذلك لما له من تأثير على جودة المعلومات المحاسبية، ونظرا لهذه الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام، وأصبح العديد من مستخدمي التقارير المالية يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح، وذلك بهدف أن تكون البيانات المحاسبية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها.

من أجل الوصول إلى إفصاح عام وجب وجود معايير محاسبية ومنهج إفصاح كافي، يخدم عملية توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم، مما يزيد من قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية، فقد ساهمت معايير المحاسبة الدولية في تطوير محتوى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، فقد ركزت على زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وبأشكال مختلفة، سواء بطرح قوائم مالية إضافية أو ضمن القوائم المالية الحالية من ناحية، وتوحيد أسس وقواعد العرض والإفصاح من ناحية أخرى، الأمر الذي أثر على المعلومات المحاسبية الموجهة للمستخدمين نتيجة ارتقاء مضمون التقارير المالية واكتمال محتواها من المعلومات وتعظيم جودتها.

يهدف الاتجاه المعاصر في الإفصاح إلى توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف لم يعد الإفصاح يقتصر على تقديم المعلومات التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة، التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرون والمحللون الماليون في اتخاذ قراراتهم، ومن أمثلتها المعلومات المرتبطةبالتنبؤات المالية وا عداد التقارير القطاعية والمرحلية والمعلومات الخاصة بأثر تغيرات مستويات الأسعار، وهو إفصاح إعلامي يتم بغرض تحقيق الملاءمة للمعلومات المحاسبية.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

ويعرض هذا الفصل من خلال :

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن عينة الدراسة .

المبحث الثاني : عرض وتحليل ومناقشة النتائج .

المبحث الثالث : إختبار الفرضيات .

المبحث الاول

نبذة تعريفية عن عينة الدراسة

بنك فيصل الإسلامي السوداني

النشأة و التأسيس [79] :

تم إنشاء بنك فيصل الاسلامى السودانى بموجب الأمر الؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م.

فى مايو 1977م اجتمع المؤسسين السودانيين والسعوديين وبعض مواطنى الدول الاسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا فى نصف راس المال المصدق بة آنذاك.

فى 18اغسطس 1977 تم تسجيل بنك فيصل الاسلامى السودانى كشركة مساهمة عامة محدوودة وفق قانون الشركات لعام 1925م.

⇐باشر البنك أعمالة فعليا اعتبارا من مايو1978م.
⇐ راس مال المصرح بة 1000 مليون جنية سودانى .
⇐ راس المال المدفوع 510 مليون جنية سودانى للعام2014.

النشاط :

القيام بجميع الأعمال المصرفية و المعاملات المالية و التجارية والإستثمارية و الحرفية والمساهمة فى المشروعات التنموية الإقتصادية والإجتماعية وتنشط التعامل فى مجال التجارة الخارجية وذلك على هدى الشريعة الإسلامية وبتقنيات حديثة ومتطورة.

النشأة والتاسيس والتطور :

تاسيس بنك فيصل الإسلامى السودانى :

بدأت فكرة نشأة بنوك إسلامية في منتصف السبعينات حيث كانت البداية بإنشاء البنك الإسلامي للتنمية بجدة وهو بنك حكومات وتبع ذلك جهد شعبي وخاص نحو إنشاء بنوك إسلاميه كان لسمو الأمير محمد الفيصل فيا الريادة بدعوته لإنشاء بنوك إسلامية كما قامت دار المال الإسلامي وهي شركة قابضة برأسمال قدرة بليون دولار بالسعي نحو إقامة بنوك إسلامية في عدد من الأقطار .

([79]) المرشد ببنك فيصل الإسلامي السوداني 2016 م .

ولم يكن السودان بعيد عن تلك الجهود، بل أن فكرة إنشاء بنك إسلامي بالسودان قد برزت لأول مرة بجامعة أم درمان الإسلامية عام 1966م إلا أن الفكرة لم تجد طريقها للتنفيذ. وفي فبراير 1976م أفلحت جهود الأمير محمد الفيصل ونفر كريم من السودانيين في الحصول على موافقة الرئيس السابق جعفر محمد نميري على قيام بنك إسلامي بالسودان وقد تم بالفعل إنشاء بنك فيصل الإسلامي السوداني بموجب الأمر المؤقت رقم 9 لسنة 1977م بتاريخ 1977/4/4م الذي تمت إجازته من السلطة التشريعية (مجلس الشعب آنذاك).

وفي مايو 1977م اجتمع سته وثمانون منالمؤسسين السودانيين و السعوديين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ووافقوا على فكرة التأسيس واكتتبوا فيما بينهم نصف رأس المال المصدق به آنذاك والبالغ سته مليون جنيه سوداني . في أغسطس 1977 تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة محدودة وفق قانون الشركات لعام 1925م. هذا وقد باشر البنك أعماله فعليا اعتبارا من مايو 1978م.

وقد حدد القانون إنشاء البنك على أن يعمل البنك وفقا لأحكام الشريعه الإسلامية على تتدعيم تنمية المجتمع وذلك بالقيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية وأعمال الاستثمار، كما يجوز له لتحقيق أغراضه إنشاء شركات تأمين تعاوني أو أي شركات أخرى، يجوز له كذلك وفق القانون الخاص المذكور المساهمة في مناشط التنمية الإقتصادية والإجتماعية داخل السودان وخارجه، وقد حدد القانون أن يكون للبنك رأس مال لا يقل عن ستة ملايين جنيه سوداني ، وترك لعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك توزيع رأسمال آلي أسهم ونسبة المساهمة ونص صراحة أن تدفع مساهمة الجانب غير السوداني بعملة قابلة للتحويل.

وأستثنى القانون الخاص المشار إليه البنك من القوانين المنظمة للخدمة وفوائد ما بعد الخدمة على ألا تقل المرتبات والأجور وفوائد ما بعد الخدمة التى يحددها البنك عن الحد الأدني المنصوص عليه في تلك القوانين وكذلك استثني البنك من القوانين المنظمة للتأمين وقانون ديوان المراجع العام لسنة 1970م أو أي قانون آخر يحل محلة، كما أعفى كذلك من المواد 32،44،45 من قانون بنك السودان وذلك دون المساس بسلطة بنك السودان بالإشراف على السياسة الإئتمانية للبنك وتوجيهها. أما أموال البنك وأرباحه فقد أعفيت من جميع أنواع الضرائب وكذلك الأموال المودعة بالبنك للاستثمار ومرتبات وأجور ومكافآت ومعاشات جميع العاملين بالبنك ورئيس و أعضاء مجلس إدارته وهيئة الرقابة الشرعية.

بالإضافة إلى الإعفاءات المنصوص عليها أعلاه فقد جوز القانون للبنك أن يتمتع بأي إعفاءات أو إمتيازات منصوص عليها في قانون آخر ،أما فيما يتعلق بمسألة الرقابة على النقد الأجنبي فقد خول القانون لمحافظ بنك السودان أن يعفي البنك من أحكام القوانين المنظمة للرقابة على النقد الأجنبي في الحدود التي يراها مناسبة ،ونص القانون صراحة كذلك أنه لاتجوز مصادرة أموال البنك أوتأميمها أو فرض الحراسة أو الإستيلاء عليها وكذلك لا تحجز بموجب أمر قضائي .

إلا أنه وبعد إنقضاء خمس سنوات من عمر البنك فإن قانون البنك تم تعديله بحيث سحبت الميزات والإعفاءات الممنوحة للبنك بموجب الأمر المؤقت الخاص بقانون بنك فيصل الإسلامي السوداني عند تأسيسه وذلك بعد ثبات ورسوخ التجربة وا إنتشارها ونموها.

الرؤية:

مصرف اسلامى الوجة ، سودانى السمات ، يلتزم الجودة والامتيازات فى اعمالة ، اسعادا للعملاء ، ثقة فى الموردين ، تنمية للمجتمع ، عناية بالعاملين ، وتعظيمنا لحقوق المساهمين .

الرسالة:

مصرف يزاوج وجهتة الاسلامية وسامتة السودانية ، ويستهدف بالتطوير الامتياز ، و بالكفاءة الافضل ، مركزا ماليا مليئا سليما ، ومنتجات مصرفية شرعية معاصر ة ، وعلاقات خارجية متنامية ، ونظم وتقنيات مستحدثة ، يقوم عليها العاملون فريقا محرضا خلقا ، ملتزما امانة ، مدربا مهارة ، مؤهلا معرفة ، ويلتزم الشفافية منهجا ، ليسعد المتعاملون و المساهمون و الجتمع [80] .

القيم الـ 10:

- الشرعية.
- الريادة .
- التميز.
- المهنية .
- العمل بروح الفريق .
- التحسين المستمر .
- الشفافية .
- اسعاد المتعاملين .
- التعاون مع الشركاء.
- الشراكة مع المجتمع .

أهداف البنك وأغراضه

حدد البند الرابع من بنود عقد التأسيس أهداف البنك وأغراضه في الآتي:

([80]) http:// WWW.fibsudan.com /ar2/index.php.date 30/7/2016 .8:25 am

1. القيام بجميع العمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات و المساهمة في مشروعات التصنيع والتنمية الإقتصادية والعمراية والزراعية والتجارية والإجتماعيه في أي إقليم أو منطقة أ مديرية بجمهورية السڈان وخارجها.
2. قبول الودائع بمختلف أنواعها.
3. تحصيل و دفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الاوراق ذات القيمة و التعامل فى النقدالاجنبى بكل صورة.
4. سحب او استخراج وقبول تظهير وتنفيذ واصدار الكمبيالات والشيكات سواء أكانت تدفع فى جمهورية السودان او فى الخارج وبو الصص الشحن واى أوراق قابلة للتحويل أو النقل أو التحصيل أو التعامل بأى طريقة فى هذة الأوراق شريطة خلوها من اى محظور شرعى.
5. إعطاء القروض الحسنة وفقا للقواعد التى يقررها البنك .
6. الاتجار بالمعادن النفيسة وتوفيرها وتوفير خزائن لحفظ الممتلكات الثمينة .
7. العمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد ألامانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لاى حكومة او سلطة اخرى أو لاى هيئة عامة أوخاصة .
8. تمثل الهيئات المصرفية المختلفة شريطة عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة إلاسلامية فى معاملاتة مع هذة المصارف .
9. قبول ألاموال من الأفراد و الاشخاص الاعتبارين سواء كانت بغرض توفيرها أو استثمارها .
10. القيام بتمويل المشروعات والانشطة المختلفة التى يقوم بها افراد و الاشخاص الاعتبارين .
11. فتح خطابات الاعتماد والضمان ، وتقديم الخدمات التى يطلبها العملاء فى المجال المالى والاقتصادى والقيام باعمال لأمناء الاستثمار .
12. تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية و التجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم وتقديم المشورة للهيئات والافراد والحكومات فيما يختص بمواضيع الاقتصاد الاسلامى وخاصة البنوك الاسلامية .
13. قبول الهبات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول اموال الزكاة وتوجيهها وفق المصارف الشرعية المحددة .
14. الاشتراك بأى وجة من الوجوه مع هيئات وشركات أو مؤسسات تزاول أعمالا شبيهة باعماله وتعاونه على تحقيق اغراضه فى جمهورية السودان أو خارجها شريطة أن لا يكون فى ذلك تعاملا بالربا أو محظورا شرعيا .
15. إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية او تجارية او شركات معاونة لة فى تحقيق أغراضة كشركات تأمين تعاونى او عقارات و خلافها.
16. إمتلاك واستئجار العقارات والمنقولات وله أن يبيعها أو يحسنها أو يتصرف فيها أي وسيلة أخرى وله على وجه العموم حق استثمار أمواله بأى طريقة يراها مناسبة .

17. القيام بأى عمل أو اعمال أيا كانت يرى البنك أنها ضرورية أو من شأنها تمكنه من الوصول إلى كل الاغراض المبينة اعلاه أو اى جزء منها أو تزيد بطريقه مباشرة أو غير مباشرة من قيمة ممتلكاتها أو موجوداتها أو استثماراته شريطة ان يكون كل ذلك متفقا مع أحكام الشريعه الاسلامية .

18. يجوز للبنك شراء أو باى وسيلة أخرى أن يتحصل على كل أو جزء من ملكية أو شهرة أو حقوق واعمال وامتيازات أى فرد أو شركة أوهيئة ان يمارس كل الصلاحيات اللازمة أو المناسبة فى إدارة أو التصرف فى مثل هذة الأعمال .

19. القيام بالبحوث و الدراسات المتعلقة بإنشاء المشروعات الاقتصادية وتوظيف آخرين لهذا الغرض.

كما يجوز للبنك القيام الاعمال الاتية:

1. أن يكافي أى شخص أو شركة أما نقدا أو بتخصيص أسهم أو حقوق تخص البنك (تكون مدفوعة بالكامل أو جزئيا) أو بأى طريقة عن أى عمل أو خدمات حصل عليها البنك.
2. أن يمنح معاشات أو مكافآت أو علاوات للموظفين و المديرين السابقين أو للاشخاص الذين يعولهم هؤلاء الاشخاص المذكورين وأن ينشى أو يعاون اى مدارس أو اى نشاط تعليمي أو علمي أو صحي أو رياضي أو مؤسسات البر و خلافه.
3. أن يقوم إذا مارأى ذلك بتسجيل البنك والاعتراف به في أي قطر أو مكان.
4. أن يشارك البنك في إتحاد المصارف الإسلامية وتبادل الخبرة مع البنك الإسلامي للتنمية والبنوك الإسلامية.
5. أن يقدم البنك المشورة للهيئات العامة والخاصة والحكومات والأفراد حول تجربته الإسلامية في المجالات الإقتصادية والمالية.

النظام الاداري

التزم بنك فيصل الاسلامي السوداني نظام الإداره بالجودة الشاملة برؤيا:(مصرف إسلامي الوجهة، سوداني السمات، يلتزم الجودة والإمتياز في أعماله، إسعاد للعملاء، ثقه في الموردين، تنمية للمجتمع، وتعظيما لحقوق المساهمين) وبرسالة:(مصرف يزواج وجهته الإسلامية وسماته السودانية، ويستهدف بالتطوير الإمتياز، وبالكفاءة اللإفضل مركزا ماليا مليئا سليما، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة، وعلاقات خارجية متناهية، ونظم وتقنيات مستحدثة، يقوم عليها العاملون فريقا محرضا خلقا، ملتزما أمانة، مدربا مهارة، مؤهلا معرفة، ويلتزم الشفافية منهجا، ليسعد المتعاملون والمالكون والمجتمع.

كما حدد البنك عوامل النجاح الأساسية في الآتي:

1. استخدام نظم وتقنيات حديثه تحقق كفاية وكفاءة الأداء ضبطا وسرعة .
2. إختيار عاملين مؤهلين واعتماد خارطة لترقيتهم علما ومهارة واستقرارا وولاء .
3. إستقباط الموارد رأسمال وودائع .

4. تطوير وتنويع صيغ الخدمة المصرفية والإمتياز فيها ،والتقديد في تنفيذ الشرعية .
5. تنفيذ سياسة إتمانية نشطة تستوعب متطلبات العملاء وتجذب عملاء جدد وتعيد السابقين.
6. بناء علاقات خارجية منتشرة ومتطورة .

ثانياً : التحول التقني الشامل

ظل البنك منذ تأسيسه رائدا للعمل المصرفي والآن يحتل الصدارة في إدخال أحدث ما توصلت إليه الصناعه المصرفية وتقنية المعلومات لبناء لنظام مصرفي يعتمد أحدث التقنيات في مجال الحواسيب والبرمجيات ووسائل الإتصال، ويعتبر بنك فيصل الإسلامي السودلاني أول مصرف تحول فعليا إلى بنك إلكتروني مما اتاح له توفير خدمات ومنتجات مصرفية تماثل نظرياتها العالمية ومن تلك

التقنيات:

1. تم إنشاء شبكة داخلية تربط كل فروع البنك برئاسته وذلك تمهيدا لربط شبكة البنك بشبكة واسعة تتيح التعامل بي فروع البنك والمصارف والعمل فيما بينها بيسر.
2. تم استخدام حدمات الربط الإلكتروني مع المصارف العالمية من خلال شبكة الأسوفت(Swift) لتنفيذ عمليات التحاويل المالية بصورها المختلفة.
3. تم تركيب النظام المصرفي الأساسي (Penta Bank) لكل الفروع، وهو يتيح للبنك إجراء كافة العمليات المصرفية إلكترونيا وبالتالي يكون البنك الأول الذي طبق هذا النظام بنجاح على مستوى الجهاز المصرفي السوداني.
4. تم إدخال نظام البنتاسنك ونظام إدارة عمليات الرئاسة وهما نظامان متطوران من خلالهما يمكن للبنك متابعة كل العمليات التى يتم بالفروع المربوطة إلكترونيا والتحكم في شجرة الحسابات والصلاحيات وعمليات الإستثمار المحلي والأجنبي.
5. تم إدخال نظام VBS أو نظام مابين الفروع وهو نظام يمكن الزبائن من التعامل الفوري مع حساباتهم من أي فرع مربوط إلكترونيا دون التقيد بالفرع المفتوح فيه الحساب، كما أنه يتيح خدمة التحويلات الفورية للأشخاص الذين ليس لديهم حسابات.
6. تم إدخال نظام البنك الإلكتروني المرتبط بموقع البنك الإلكتروني .
7. تم إدخال نظام الخدمة المصرفية عبر الهاتف.
8. تم ربط فروع البنك بمشروعات التقنية المصرفية والى تتمثل في مشروع المحول القومي ومشروع المقاصة الإلكترونية ومشروع الرواجع الإلكترونية ويعتبر البنك من أوائل البنوك المشاركة فيها.
9. تم تنفيذ عدد كبير جدا من الصرافات.

ثانياً : بنك التنمية الصناعية [81]

التأسيس:

تم تأسيس المصرف فى 10يوليو 2005م

المساهمون:

1. بنك السودان المركزي 75% .
2. وزارة المالية والإقتصاد الوطني 25% .
3. رأس المال المصرح به : واحد مليار دولار رأس المال المدفوع : ما يعادل 436,1 مليون جنيه.

الرؤية

الإرتقاء بالمصرف ليصبح الخيار الأفضل فى مجال تمويل قطاع الصناعة التحويلية.

الرسالة

النهوض بقطاع الصناعة التحويلية عن طريق تقديم التمويل والخدمات المصرفية والحلول الفنية ومواكبة التطور التقني.

2.أهداف المصرف:

أ. تقديم التمويل والخدمات المصرفية الشاملة بما يساعد في تنمية وتطوير الصناعة التحويلية فى السودان وزيادة معدلات نموها.

ب. المساعدة فى إنشاء منشآت الصناعة التحويلية فى السودان وتوسيع نشاطها وتطويرها وفقا للأساليب الحديثة .

ج. القيام بجميع الأعمال والمعاملات المالية والمصرفية التي تخص قطاع الصناعة.

د. إنشاء المناطق والمجمعات الصناعية بالتنسيق مع الجهات المختصة.

هـ. تقديم المشورة ودراسات الجدوى وبناء القدرات لمنشآت الصناعة.

و. العمل على جذب روؤس الأموال والخبرات المحلية والأجنبية للدخول فى مجالات تمويل تنمية الصناعة بالسودان ، بغرض الإسهام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تنمية وتطوير الصناعة.

أ. إصدار الأسهم وصكوك المضاربة بمختلف أنواعها وتمويل الإكتتاب أو تمويلها بالقدر والكيفية التي يحددها مجلس الإدارة وفقا للضوابط التي تساعده على تحقيق أغراضه .

([81])http:// www.idb .sd/AR.date 1/8/2016 .14:08 pm

المبحث الثاني

عرض وتحليل ومناقشة النتائج

أولاً : الترميز :

تم ترميز إجابات المبحوثين حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسب الآلي للتحليل الإحصائي حسب الأوزان الآتية:

اوافق بشدة	وزنها	5
اوافق	وزنها	4
محايد	وزنها	3
لا اوافق	وزنها	2
لا اوافق بشدة	وزنها	1

الوسط الحسابي الفرضي = مجموع الأوزان / عددها = (1 +2+ 3 + 4 + 5) / 5 = 3

الغرض من حساب الوسط الفرضي هو مقارنته بالوسط الحسابي الفعلي للعبارة حيث إذا قل الوسط الفعلي للعبارة عن الوسط الفرضي دل ذلك على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الفرضي دل ذلك على موافقة المبحوثين على العبارة.

ثانياً : الأسلوب الإحصائي :

استخدم برنامج ألـ (SPSS) لمعالجة البيانات إحصائيا SPSS مختصر لـ statistical package for social sciences والتي تعنى بالعربية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الأسلوب الإحصائي لمستخدم في تحليل هذه البيانات هو التكرارات والنسب المئوية لإجابات المبحوثين والأشكال البيانية بالإضافة إلى الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأوزان إجابات المبحوثين .

الوسط الحسابي يستخدم لوصف البيانات أي لوصف اتجاه المبحوثين نحو العبارة هل هو سلبي أم إيجابي للعبارة فإذا زاد الوسط الحسابي الفعلي عن الوسط الحسابي الفرضي (3) فهذا يعنى أن اتجاه إجابات المبحوثين إيجابي للعبارة أي يعني الموافقة على العبارة.

ولاختبار تكرارات إجابات المبحوثين هي في الاتجاه السلبي أم في الاتجاه الإيجابي أستخدم اختبار مربع كأي لجودة التطابق .

أي لاختبار الفرض الآتي إلى أي مدى التكرارات المتحصل عليها من إجابات المبحوثين تتوزع بنسب متساوية (منتظمة) للعبار ات (أوافق بشدة ، أوافق، محايد ، لا أوافق ، لا اوافق بشدة) فإذا كان حجم العينة (25) يتوزعون بنسب متساوية للإجابات الخمسة (5 لكل إجابة) فإذا كان هنالك فرق ذو دلاله إحصائية بين المتوقع (5لكل أجابه) وبين التكرارات

المتحصل عليها هذا يعنى أن إجابات المبحوثين تميل نحو الإيجابية أو السلبية حيث يمكن تحديد ذلك من خلال الوسط الحسابي الفعلي هل هو اكبر من الوسط الحسابي الفرضي أم اقل من الوسط الفرضي .

اختبار مربع كأي نحصل فيه على قيمة مربع كأي

$$X^2 = \sum_{i=1}^{n} \frac{(O_i - E)^2}{Ei}$$

حيث أن:

Oi : هي التكرارات المشاهدة (المتحصل عليها من العينة)

Ei : هي التكرارات المتوقعة (5في هذه الدراسة)

$\sum_{i=1}^{n}$: المجموع

n: عدد أفراد العينة

i : 1 . 2 .3

كما أن القيمة الإحتمالية فهي التي تحدد ما إذا كان هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين التكرارات المتوقعة والتكرارات المشاهدة وذلك بمقارنة القيمة الإحتمالية بمستوى معنوية(0.05) فإذا كانت اقل من 0.05فهذا يدل على أنه توجد فروق بين التكرارات والمشاهدة والتكرارات المتوقعة . وفى هذه الحالة نقارن الوسط الحسابي الفعلي للعبارة بالوسط الفرضي فإن كان أقل من الوسط الفرضي دليل كافي على عدم موافقة المبحوثين على العبارة أما إذا كان أكبر من الوسط الفرضي فهذا دليل على موافقة المبحوثين على العبارة.

جدول (1/2/3)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير النوع

النوع	التكرار	النسبة (%)
ذكر	21	84.0
انثى	4	16.0
المجموع	25	100.0

المصدر: إعداد الباحثون، من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

الشكل (1/2/3)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير النوع

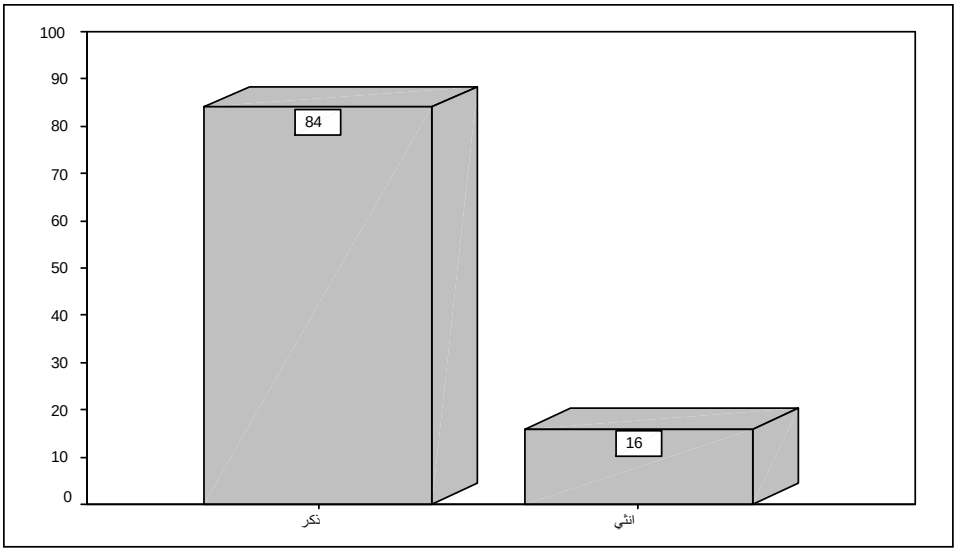

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

من الجدول والشكل اعلاه يتضح أن غالبية افراد عينة الدراسة من الذكور وبنسبة 84% وبينما نجد 16% منهم فقط من الإناث وعلية ومما سبق يتضح ان معظم افراد عينة الدراسة من الذكور.

جدول (2/2/3)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير العمر

العمر/سنة	التكرار	النسبة (%)
25-35	12	48.0
36-45	10	40.0
46فأكثر	3	12.0
المجموع	25	100.0

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

الشكل (2/2/3)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير العمر

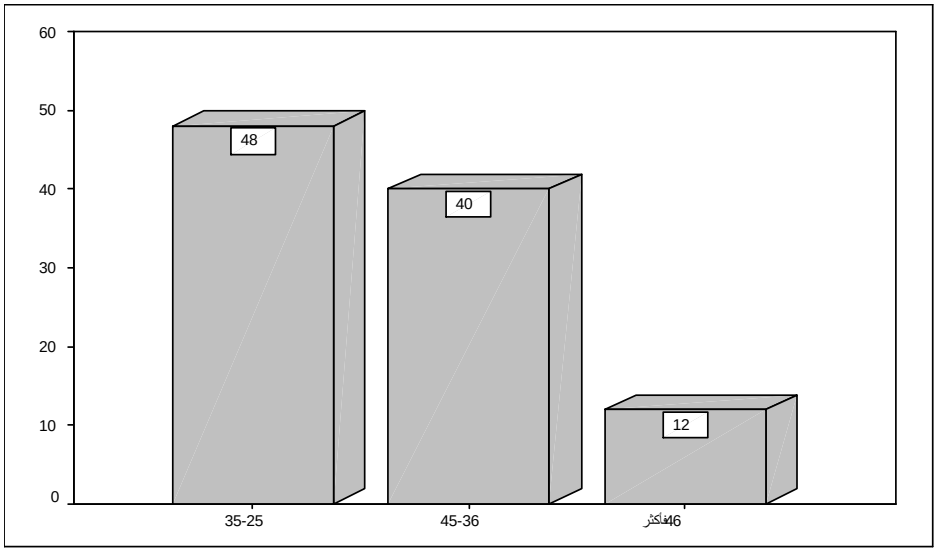

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

من الجدول والشكل أعلاه أن 48% من افراد عينة الدراسة اعمارهم اما بين 25-35 سنة وبينما نجد 40% منهم اعمارهم ما بين 36- 45 سنة و12% منهم اعمارهم من 46 سنة فأكثر ومما سبق يتضح ان غالبية افراد عينة الدراسة اعمارهم من 25 - 35 سنة.

جدول (3/2/3)

التوزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة (%)
بكالريوس	14	56.0
ماجستير	9	36.0
دكتوراه	2	8.0
المجموع	25	100.0

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

الشكل (3/2/3)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

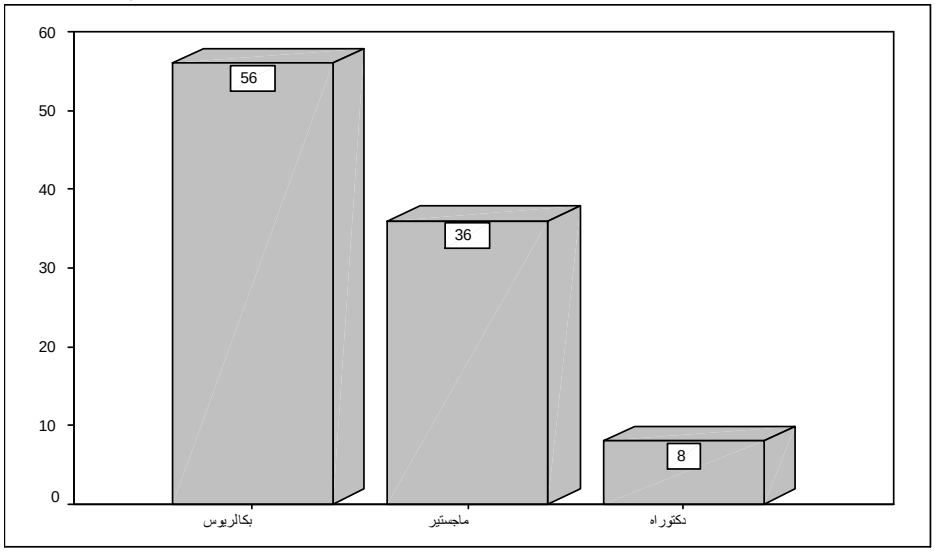

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

مـن الجـدول والشـكل البيـاني اعـلاه نجـد 56% مـن افـراد عينـة الدراسـة مـؤهلهم العلمـي بكـالريوس وبينمـا نجـد 36% مـنهم مـؤهلهم العلمـي ماجسـتير 8% مـنهم مـؤهلهم العلمـي دكتـوراة ومما سبق يتضح ان غالبية افراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالريوس

جدول (4/2/3)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة (%)
إدارة	8	32.0
محاسبة	3	12.0
أخري	14	56.0
المجموع	25	100.0

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

الشكل (4/2/3)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير التخصص

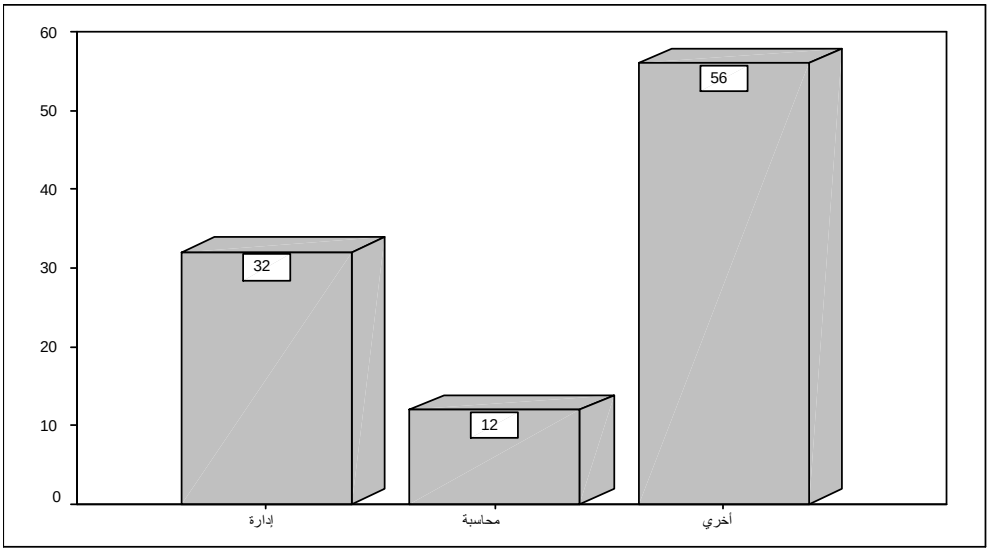

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

من الجدول والشكل أعلاه نجد 32% من افراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم اقل من 6 سنوات تخصصهم العلمي إدارة بينما نجد 12% منهم تخصصهم محاسبة 56% منهم لديهم تخصصات آخري غير محددة ومما سبق يتضح أن غالية أفراد عينة الدراسة لديهم تخصصات اخري غير محددة. .

جدول (5/2/3)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة (%)
اقل من6سنوات	8	32.0
من6-10 سنة	9	36.0
11-15سنة	4	16.0
16-20سنة	2	8.0
أكثر من20سنة	2	8.0
المجموع	25	100.0

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

الشكل (5/2/3)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

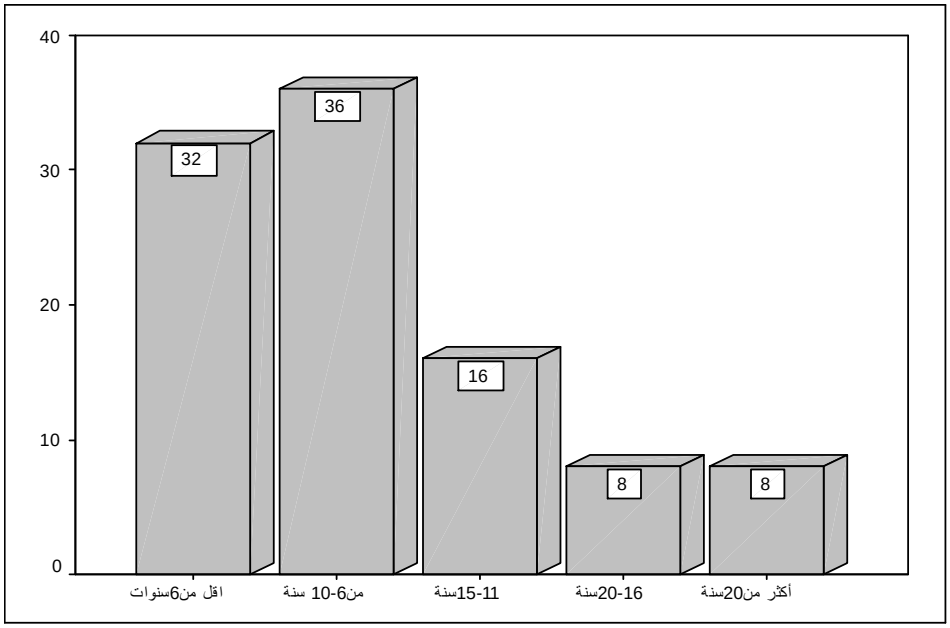

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية 2016م

من الجدول والشكل أعلاه نجد 32% من افراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم اقل من 6 سنوات وبينما نجد 36% منهم سنوات خبرتهم من 6- 10 سنوات و16% منهم سنوات خبرتهم العملية من 11-15 سنة و8% منهم سنوات خبرتهم من 16-20سنة و8% منهم أيضا سنوات خبرتهم العملية من 20 سنة فأكثر ومما سبق يتضح ان غالبية أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم ما بين 6-10 سنوات.

جدول(6/2/3)

يوضح التوزيع التكراري والنسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الاولى :أن القياس والإفصاح المحاسبي من شأنهما تعزيز جودة المعلومات المالية وتوفيرها لمختلف المستخدمين.

م	الفقرات	معيار النتيجة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لااوافق بشدة
1	إن عدم وجود معايير لتقويم جودة الإفصاح على المعلومات يفقدها الملائمة كركيزة لاتخاذ القرارات	7 28%	15 60%	-	1 4%	2 8%
2	أن القصور في متطلبات الإفصاح يجعل البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية غير جيده .	8 32%	14 56%	1 4%	-	2 8%
3	عب الإفصاح المحاسبي دوراً هاماً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية.	5 20%	16 64%	2 8%	1 4%	1 4%
4	يرتبط الافصاح بشكل ومحتوي القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها والتي بشأنها تؤدي إلى زيادة قيمة وجودة المعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم من وجهة نظر مستخدميها.	5 20%	14 56%	4 16%	2 8%	-
5	يركز الإفصاح المحاسبي على الطريقة والمنهجية التي يتم بها إظهار وتوصيل المعلومات إلى المستفيدين.	5 20%	13 52%	5 20%	2 8%	-
6	أن قياس جودة المعلومات يرتبط بتكامل وترابط الخصائص التي تحقق جودتها.	7 28%	13 52%	3 12%	1 4%	1 4%

المصدر إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية بإستخدام برنامج SPSS -2016

6من الجدول (6)نجد معظم استجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الاولى وتسير اجاباتهم في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم على محتوي ومضمون عبارات الفرضية وهذا يشير إلى ان معظم أفراد العينة يوافقون على أن القياس والإفصاح المحاسبي من شأنهما تعزيز جودة المعلومات المالية وتوفيرها لمختلف المستخدمين.

جـدول (7/2/3)

يوضـح الوسـط الحسـابي والانحـراف المعيـاري وقيمـة مربـع كـآي ودرجـات الحريـة والقيمـة الاحتماليـة لاسـتجابات افـراد عينـة الدراسـة عـن عبـارات الفرضـية الاولـى :أن القيـاس والإفصـاح المحاسـبي مـن شـأنهما تعزيـز جـودة المعلومـات الماليـة وتوفيرهـا لمختلـف المستخدمين.

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة اختبار (كاي)	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1	إن عدم وجود معايير لتقويم جودة الإفصاح على المعلومات يفقدها الملائمة كركيزة لاتخاذ القرارات	4.16	0.69	24.12	3	0.00
2	أن القصور في متطلبات الإفصاح يجعل البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية .	4.04	0.98	17.40	3	0.00
3	عب الإفصاح المحاسبي دوراً هاماً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية.	3.92	0.91	32.40	4	0.00
4	يرتبط الإفصاح شكل ومحتوي القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها والتي بشأنها تؤدي إلى زيادة قيمة وجودة المعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم من وجهة نظر مستخدميها.	3.88	0.83	13.56	3	0.00
5	يركز الإفصاح المحاسبي على الطريقة والمنهجية التي يتم بها إظهار وتوصيل المعلومات إلى المستفيدين.	3.84	0.85	10.68	3	0.00
6	أن قياس جودة المعلومات يرتبط بتكامل وترابط الخصائص التي تحقق جودتها.	3.96	0.98	20.80	4	0.00

المصدر إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS -2016

مـن الجـدول(7)نجـد الأوسـاط الحسـابية لاسـتجابات أفـراد عينـة الدراسـة للعبـارات اكبـر مـن الوسـط الحسـابي الفرضـي (3) وهـذا يشـير إلـى أن اسـتجابات أفـراد عينـة الدراسـة نحـو هـذه العبـارات تسـير فـي الاتجـاه الإيجـابي أي يعنـي مـوافقتهم علـى محتـوي مضـمون تلـك العبـارات ونجـد الانحـراف المعيـاري للعبـارات بالجـدول اقـل مـن الواحـد الصـحيح وهـذا دليـل وجـود تجـانس وتشـابه فـي اسـتجابات أفـراد عينـة الدراسـة حـول العبـارات ، وكمـا نجـد فـي ذات الجـدول القيمـة الاحتماليـة لاختبـار مر بـع كـأي لكـل عبـارة مـن تلـك العبـارات اقـل مـن مسـتوي معنويـة 0.05 وتسـاوي 0.00 هـذا دليـل علـى وجـود فـروق معنويـة وذات دلالـة إحصـائية بـين اسـتجابات أفـراد عينـة الدراسـة تعـزي

لصالح موافقة افراد عينة الدراسة على أن القياس والإفصاح المحاسبي من شأنهما تعزيز جودة المعلومات المالية وتوفيرها لمختلف المستخدمين.

ومما سبق يتضح أن معظم افراد عينة الدراسة يوافقون على أن القياس والإفصاح المحاسبي من شأنهما تعزيز جودة المعلومات المالية وتوفيرها لمختلف المستخدمين.

جدول(8/2/3)

تحليل المتوسط المرجح لعبارات الفرضية الأولى مجتمعة باستخدام إختبار كأي تربيع

درجة الموافقة	متوسط الموافقة		القيمة المشاهدة	القيمة المتوقعة	قيمة كأي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة
	القيمة	النتيجة					
اوافق بشدة	3.89	موافقة	37	30	167.60	4	0.000
اوافق			85	30			
محايد			15	30			
لا اوافق			1	30			
لا اوافق بشدة			6	30			
المجموع			150	150			

المصدر : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS - 2016م

من الجدول (8) نجد أن إختبار الفرضية الاولى وفقاً لإجابة ستة عبارات متعلقة بالفرضية الاولى ُجد أن هناك تباين في الاجابات ، ولكي يتضح أن أعلى مشاهدة هي التي تؤثر على الفرضية موضوع الدراسة يجب النظر لقيمة مستوى المعنوية في جدول إحصائية إختبار كاي تربيع وهي (0.000) بقيمة كاي تربيع (167.60) أي أقل من (0.05)، وعلى ذلك فإن الفرق بينالتكرارات المشاهدة والتكرارات المتوقعة دال إحصائياً أى أن هناكإختلافاً جوهرياً بينهم ولا يرجع إلى عامل الصدفة ،والتي تعزز قبول الفرض ، أي ان أكبر عدد من المشاهدات هو العدد المؤثر في محور الدراسة،ونخلص مماتقدم قبول الفرض القائل أن القياس والإفصاح المحاسبي من شأنهما تعزيز جودة المعلومات المالية وتوفيرها لمختلف المستخدمين.

جدول(9/2/3)

يوضح التوزيع التكراري والنسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر على قرارات القوائم المالية.

م	الفقرات	معيار النتيجة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لااوافق بشدة
1	تعتبر الخصائص النوعية من الصفات التى تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين .	4 %16	16 %64	2 %8	1 %4	2 %8
2	توفر المعلومات الشاملة لجميع متطلبات ورغبات المستفيدين دون تفصيل زائد ودون إيجاز يفقدها معناها يؤثر في قرار المستخدم.	5 %20	14 %56	5 %20	1 %4	-
3	تساعد المعلومات الملائمة أو المرنة بحيث يمكن استخدامها لتلبية رغبات أكثر من مستفيد	2 %8	17 %68	3 %12	2 %8	1 %4
4	إن المعلومات مؤكدة المصدر بالإضافة الى عدم احتوائها على اخطأ تجعل مصدر الحصول عليها دائماً محل ثقة المستفيدين.	7 %28	14 %56	2 %8	1 %4	1 %4
5	عدم تغيير محتوي المعلومات بجعلة مؤثراً على المستفيد او تغير المعلومات حتي تتوافق مع اهداف او رغبات المستفيدين.	4 %16	17 %68	1 %4	1 %4	2 %8
6	إمكانية القياس الكمي للمعلومات الرسمية الناتجة من نظام المعلومات تؤثر على قرارات المستخدمين.	3 %12	17 %68	3 %12	2 %8	-
7	عندما تكون المعلومات في صورة صحيحة خالية من أي أخطاء وعلى درجة كبيرة من الدقة فإنها تؤثر في قرارات المستخدمين	4 %16	14 %56	4 %16	2 %8	1 %4

المصدر إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS -2016

من الجدول (9) نجد غالبية استجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم على محتوي ومضمون عبارات الفرضية وهذا يشير إلى ان معظم أفراد العينة يوافقون على أن توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر على قرارات القوائم المالية.

جـدول (10/2/3)

يوضـح الوسـط الحسـابي والانحـراف المعيـاري وقيمـة مربـع كـآي ودرجـات الحريـة والقيمـة الاحتماليـة لاسـتجابات افـراد عينـة الدراسـة عـن عبـارات الفرضـية الثانيـة : تـوافر الخصـائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر على قرارات القوائم المالية.

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة اختبار (كاي)	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1	تعتبر الخصائص النوعية من الصفات التى تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين .	3.76	1.05	31.20	4	0.00
2	توفر المعلومات الشاملة لجميع متطلبات ورغبات المستفيدين دون تفصيل زائد ودون إيجاز يفقدها معناها يؤثر في قرار المستخدم.	3.92	0.76	14.52	3	0.00
3	تساعد المعلومات الملائمة أو المرنة بحيث يمكن استخدامها لتلبية رغبات أكثر من مستفيد	3.68	0.90	36.40	4	0.00
4	إن المعلومات مؤكدة المصدر بالإضافة الى عدم احتوائها على اخطأ تجعل مصدر الحصول عليها دائماً محل ثقة المستفيدين.	4.00	0.96	25.20	4	0.00
5	عدم تغيير محتوي المعلومات بجعلة مؤثراً على المستفيد او تغير المعلومات حتي تتوافق مع اهداف او رغبات المستفيدين.	3.80	1.04	37.20	4	0.00
6	إمكانية القياس الكمي للمعلومات الرسمية الناتجة من نظام المعلومات تؤثر على قرارات المستخدمين.	3.84	0.75	24.76	4	0.00
7	عندما تكون المعلومات في صورة صحيحة خالية من أي أخطاء وعلى درجة كبيرة من الدقة فإنها تؤثر في قرارات المستخدمين	3.72	0.98	21.60	4	0.00

المصدر إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS -2016

مـن الجـدول(10)نجـد الأوسـاط الحسـابية لاسـتجابات أفـراد عينـة الدراسـة للعبـارات أكبـر مـن الوسـط الحسـابي الفرضـي (3) وهـذا يشـير إلـى أن اسـتجابات أفـراد عينـة الدراسـة نحـو هـذه العبـارات تسـير فـي الاتجـاه الإيجـابي أي يعنـي مـوافقتهم علـى محتـوي ومضـمون تلـك العبـارات ونجـد الانحـراف المعيـاري للعبـارات بالجـدول يتـراوح مـا بـين (0.75-1.05) والفـرق بينهمـا اقـل مـن الواحـد الصـحيح وهـذا دليـل وجـود تجانس وتشـابه فـي اسـتجابات أفـراد عينـة الدراسـة حـول العبـارات ، وكمـا نجـد فـي ذات الجـدول القيمـة الاحتماليـة لاختبـار مربـع كـأي لكـل عبـارة مـن تلـك العبـارات اقـل مـن مسـتوي معنويـة 0.05 وتسـاوي 0.00 هـذا دليـل علـى وجـود فـروق معنويـة وذات دلالـة إحصـائية

بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزي لصالح موافقة أفراد عينة الدراسة على أن توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر على قرارات القوائم المالية.

جدول(11/2/3)

تحليل المتوسط المرجح لعبارات الفرضية الثانية مجتمعة باستخدام إختبار كاي تربيع

درجة الموافقة	متوسط الموافقة		القيمة المشاهدة	القيمة المتوقعة	قيمة كأي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة
	القيمة	النتيجة					
اوافق بشدة	3.82	موافقة	29	35	105.57	4	0.000
اوافق			109	35			
محايد			20	35			
لا اوافق			10	35			
لا اوافق بشدة			7	35			
المجموع			175	175			

المصدر : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS - 2016م

من الجدول (11) نجد أن إختبار الفرضية الاولى وفقاً لإجابة سبع عبارات متعلقة بالفرضية الثانية ُجد أن هناك تباين في الاجابات ، ولكي يتضح أن أعلى مشاهدة هي التي تؤثر على الفرضية موضوع الدراسة يجب النظر لقيمة مستوى المعنوية في جدول إحصائية إختبار كاي تربيع وهي (0.000) بقيمة كاي تربيع (105.67) أي أقل من (0.05)، وعلى ذلك فإن الفرق بين التكرارات المشاهدة والتكرارات المتوقعة دال إحصائياً أى أن هناك إختلافاً جوهرياً بينهم ولا يرجع إلى عامل الصدفة ،والتي تعزز قبول الفرضية، أي ان أكبر عدد من المشاهدات هو العدد المؤثر في فرضية الدراسة،ونخلص مماسبق قبول الفرض القائل : توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر على قرارات القوائم المالية.

جدول(12/2/3)

يوضح التوزيع التكراري والنسبي لاستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة أسس ومعايير للإثبات استخدام القياس المحاسبي يساعد على إعطاء قيم واقعية وموضوعية لعناصر القوائم المالية.

م	الفقرات	معيار النتيجة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا اوافق	لااوافق بشدة
1	القياس المحاسبي ينطوي على تحديد القيم المتعلقة بكل من العناصر الأساسية التي تشملها القوائم المالية لمنشأة معينة.	5 %20	17 %64	2 %8	1 %4	-
2	للقياس المحاسبي دور في إعطاء قوائم مالية ذات مصداقية وأكثر واقعية	5 %20	14 %56	5 %20	-	1 %4
3	إستخدام معايير للقياس والإثبات المحاسبي تؤدي الى زيادة الشفافية في القوائم المالية للمنشأة	6 %24	14 %56	3 %12	2 %8	-
4	يتطلب القياس المحاسبي استخدام وحدة عامة لقياس الاصول وحقوق اصحاب رأس المال والإيرادات والمكاسب والمصروفات .	4 %20	16 %64	4 %16	1 %4	-
5	تعني المحاسبة المالية بقياس التغيرات في اصول المنشأة وخصومها مما يساعد على إعطاء قيم وقعية وموضوعية لعناصر القوائم المالية.	6 %24	14 %56	2 %8	2 %8	1 %4
6	إن الإثبات المحاسبي يتم لاثار الاحداق الداخلية والخارجية والإبلاغ عنها في الفترات الزمنية التى تقع فيها.	3 %12	15 %60	5 %20	2 %8	-

المصدر إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS -2016

من الجدول (12) نجد الغالبية العظمى لأستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم على محتوي ومضمون عبارات الفرضية وهذا يشير إلى معظم أفراد العينة يوافقون على أن استخدام أسس ومعايير للإثبات والقياس المحاسبي يساعد على إعطاء قيم واقعية وموصوعية لعناصر القوائم المالية.

جـدول (13/2/3)

يوضـح الوسـط الحسـابي والانحـراف المعيـاري وقيمـة مربـع كـآي ودرجـات الحريـة والقيمـة الاحتماليـة لاستجابات افراد عينـة الدراسـة عن عبـارات الفرضية الثالثـة أسس ومعايير للإثبات استخدام والقياس المحاسبي يساعد على إعطاء قيم واقعية وموضوعية لعناصر القوائم المالية.

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	قيمة اختبار (كاي)	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1	القياس المحاسبي ينطوي على تحديد القيم المتعلقة بكل من العناصر الأساسية التي تشملها القوائم المالية لمنشأة معينة.	4.04	0.68	21.60	4	0.00
2	للقياس المحاسبي دور في إعطاء قوائم مالية ذات مصداقية وأكثر واقعية	3.88	0.88	26.04	3	0.00
3	إستخدام معايير للقياس والإثبات المحاسبي تؤدي الى زيادة الشفافية في القوائم المالية للمنشأة	3.96	0.84	14.52	3	0.00
4	يتطلب القياس المحاسبي استخدام وحدة عامة لقياس الاصول وحقوق اصحاب رأس المال والإيرادات والمكاسب والمصروفات .	3.92	0.70	14.20	3	0.00
5	تعني المحاسبة المالية بقياس التغيرات في اصول المنشأة وخصومها مما يساعد على إعطاء قيم وقعية وموضوعية لعناصر القوائم المالية.	3.88	0.97	21.24	3	0.00
6	إن الإثبات المحاسبي يتم لاثار الاحداق الداخلية والخارجية والإبلاغ عنها في الفترات الزمنية التى تقع فيها.	3.76	0.78	23.20	4	0.00

المصدر إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS -2016

من الجدول(13) نجد الأوساط الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للعبارات اكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم على محتوي مضمون تلك العبارات ونجد الانحراف المعياري للعبارات بالجدول لكل عبارة من العبارات اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل وجود تجانس وتشابه في استجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات ، وكما نجد في ذات الجدول القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي لكل عبارة من تلك العبارات اقل من مستوي معنوية 0.05 وتساوي 0.00 هذا دليل على وجود فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزي لصالح دم موافقة أفراد عينة الدراسة على أن أسس ومعايير للإثبات استخدام والقياس المحاسبي يساعد على إعطاء قيم واقعية وموضوعية لعناصر القوائم المالية.

جدول(14/2/3)

تحليل المتوسط المرجح لعبارات الثالثة مجتمعة باستخدام إختبار كاي تربيع

درجة الموافقة	متوسط الموافقة		القيمة المشاهدة	القيمة المتوقعة	قيمة كأي تربيع	درجة الحرية	مستوى الدلالة
	القيمة	النتيجة					
اوافق بشدة	3.98	موافقة	29	30	124.89	4	0.000
اوافق			90	30			
محايد			21	30			
لا اوافق			8	30			
لا اوافق بشدة			2	30			
المجموع			150	175			

المصدر : إعداد الباحثون من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS - 2016م

من الجدول اعلاه نجد أن إختبار الفرضية الاولى وفقاً لإجابة ستة عبارات متعلقة بالفرضية الثالثة ُجد أن هناك تباين في الاجابات ، ولكي يتضح أن أعلى مشاهدة هي التي تؤثر على الفرضية موضوع الدراسة يجب النظر لقيمة مستوى المعنوية في جدول إحصائية إختبار كاي تربيع وهي (0.000) بقيمة كاي تربيع (124.89) أي أقل من (0.05)، وعلى ذلك فإن الفرق بين التكرارات المشاهدة والتكرارات المتوقعة دال إحصائياً أى أن هناك إختلافاً جوهرياً بينهم ولا يرجع إلى عامل الصدفة ،والتي تعزز قبول الفرضية، أي ان أكبر عدد من المشاهدات هو العدد المؤثر في محور الدراسة،ونخلص مماتقدم نستنتج قبول الفرض القائل أسس ومعايير للإثبات استخدام والقياس المحاسبي يساعد على إعطاء قيم واقعية وموضوعية لعناصر القوائم المالية.

المبحث الثالث

إختـبار الفرضـيات

الفرضـية الاولـى :أن القيـاس والإفصـاح المحاسـبي مـن شـأنهما تعزيـز جـودة المعلومات المالية وتوفيرها لمختلف المستخدمين.

مـن الجـدول (6)نجـد معظـم اسـتجابات أفـراد عينـة الدراسـة عـن عبـارات الفرضـية الاولـى وتسـير اجابـاتهم فـي الاتجـاه الإيجـابي أي يعنـي مـوافقتهم علـى محتـوي ومضـمون عبـارات الفرضـية وهـذا يشـير إلـى ان معظـم أفـراد العينـة يوافقـون علـى أن القيـاس والإفصـاح المحاسـبي من شأنهما تعزيز جودة المعلومات المالية وتوفيرها لمختلف المستخدمين.

و الجـدول(7) نجـد الأوسـاط الحسـابية لاسـتجابات أفـراد عينـة الدراسـة للعبـارات اكبـر مـن الوسـط الحسـابي الفرضـي (3) وهـذا يشـير إلـى أن اسـتجابات أفـراد عينـة الدراسـة نحـو هـذه العبـارات تسـير فـي الاتجـاه الإيجـابي أي يعنـي مـوافقتهم علـى محتـوي مضـمون تلـك العبـارات ونجـد الانحـراف المعيـاري للعبـارات بالجـدول اقـل مـن الواحـد الصـحيح وهـذا دليـل وجـود تجـانس وتشـابه فـي اسـتجابات أفـراد عينـة الدراسـة حـول العبـارات ، وكمـا نجـد فـي ذات الجـدول القيمـة الاحتماليـة لاختبـار مربـع كـأي لكـل عبـارة مـن تلـك العبـارات اقـل مـن مسـتوي معنويـة 0.05 وتسـاوي 0.00 هـذا دليـل علـى وجـود فـروق معنويـة وذات دلالـة إحصـائية بـين اسـتجابات أفـراد عينـة الدراسـة تعـزي لصـالح موافقـة افـراد عينـة الدراسـة علـى أن القيـاس والإفصـاح المحاسـبي مـن شـأنهما تعزيـز جـودة المعلومات المالية وتوفيرها لمختلف المستخدمين.

ومما سـبق يتضـح أن معظـم افـراد عينـة الدراسـة يوافقـون علـى أن القيـاس والإفصـاح المحاسـبي من شأنهما تعزيز جودة المعلومات المالية وتوفيرها لمختلف المستخدمين.

مـن الجـدول (8) نجـد أن إختبـار الفرضـية الاولـى وفقـاً لإجابـة سـتة عبـارات متعلقـة بالفرضـية الاولـى ُجد أن هنـاك تبـاين فـي الاجابـات ، ولكـي يتضـح أن أعلـى مشـاهدة هـي التـي تـؤثر علـى الفرضـية موضـوع الدراسـة يجـب النظـر لقيمـة مسـتوى المعنويـة فـي جـدول إحصـائية إختبـار كـاي تربيـع وهـي (0.000) بقيمـة كـاي تربيـع (167.60) أي أقـل مـن (0.05)، وعلـى ذلـك فـإن الفـرق بـين التكـرارات المشـاهدة والتكـرارات المتوقعـة دال إحصـائياً أى أن هنـاك إختلافـاً جوهريـاً بينـهم ولا يرجـع إلـى عامـل الصـدفة ،والتـي تعـزز قبـول الفـرض ، أي ان أكبـر عـدد مـن المشـاهدات هـو العـدد المـؤثر فـي محـور الدراسـة،ونخلص مماتقـدم قبـول الفـرض القائـل أن القيـاس والإفصاح المحاسبي من شأنهما تعزيز جودة المعلومات المالية وتوفيرها لمختلف المستخدمين.

علية مومما سبق نؤكد صحة الفرض القائل أن القياس والإفصاح المحاسبي من شأنهما تعزيز جودة المعلومات المالية وتوفيرها لمختلف المستخدمين

الفرضية الثانية :

توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر على قرارات القوائم المالية.

من الجدول (9) نجد غالبية استجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثانية تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم على محتوي ومضمون عبارات الفرضية وهذا يشير إلى ان معظم أفراد العينة يوافقون على أن توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر على قرارات القوائم المالية.

من الجدول(10) نجد الأوساط الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للعبارات أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم على محتوي ومضمون تلك العبارات ونجد الانحراف المعياري للعبارات بالجدول يتراوح ما بين (0.75-1.05) والفرق بينهما اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل وجود تجانس وتشابه في استجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات ، وكما نجد في ذات الجدول القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي لكل عبارة من تلك العبارات اقل من مستوي معنوية 0.05 وتساوي 0.00 هذا دليل على وجود فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزي لصالح موافقة أفراد عينة الدراسة على أن توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر على قرارات القوائم المالية.

من الجدول (11) نجد أن إختبار الفرضية الاولى وفقاً لإجابة سبع عبارات متعلقة بالفرضية الثانيةُ جد أن هناك تباين في الاجابات ، ولكي يتضح أن أعلى مشاهدة هي التي تؤثر على الفرضية موضوع الدراسة يجب النظر لقيمة مستوى المعنوية في جدول إحصائية إختبار كاي تربيع وهي (0.000) بقيمة كاي تربيع (105.67) أي أقل من (0.05)، وعلى ذلك فإن الفرق بين التكرارات المشاهدة والتكرارات المتوقعة دال إحصائياً أى أن هناك إختلافاً جوهرياً بينهم ولا يرجع إلى عامل الصدفة ،والتي تعزز قبول الفرضية، أي ان أكبر عدد من المشاهدات هو العدد المؤثر في فرضية الدراسة،ونخلص مماسبق قبول الفرض القائل : توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر على قرارات القوائم المالية.

ومما تقدم نركد إثبات صحة الفرض القائل توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر على قرارات القوائم المالية.

الفرضية الثالثة:

إستخدام أسس ومعايير للإثبات والقياس المحاسبي يساعد على إعطاء قيم واقعية وموضوعية لعناصر القوائم المالية.

من الجدول (12) نجد الغالبية العظمي لأستجابات أفراد عينة الدراسة عن عبارات الفرضية الثالثة تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم على محتوي ومضمون عبارات الفرضية وهذا يشير إلى معظم أفراد العينة يوافقون على أن استخدام أسس ومعايير للإثبات والقياس المحاسبي يساعد على إعطاء قيم واقعية وموصوعية لعناصر القوائم المالية.

من الجدول(13) نجد الأوساط الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للعبارات اكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير إلى أن استجابات أفراد عينة الدراسة نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي يعني موافقتهم على محتوي مضمون تلك العبارات ونجد الانحراف المعياري للعبارات بالجدول لكل عبارة من العبارات اقل من الواحد الصحيح وهذا دليل وجود تجانس وتشابه في استجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات ، وكما نجد في ذات الجدول القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كأي لكل عبارة من تلك العبارات اقل من مستوي معنوية 0.05 وتساوي 0.00 هذا دليل على وجود فروق معنوية وذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزي لصالح دم موافقة أفراد عينة الدراسة على أن أسس ومعايير للإثبات استخدام والقياس المحاسبي يساعد على إعطاء قيم واقعية وموضوعية لعناصر القوائم المالية.

من الجدول(14) نجد أن إختبار الفرضية الاولى وفقاً لإجابة ستة عبارات متعلقة بالفرضية الثالثة و ُجد أن هناك تباين في الاجابات ، ولكي يتضح أن أعلى مشاهدة هي التي تؤثر على الفرضية موضوع الدراسة يجب النظر لقيمة مستوى المعنوية في جدول إحصائية إختبار كاي تربيع وهي (0.000) بقيمة كاي تربيع (124.89) أي أقل من (0.05)، وعلى ذلك فإن الفرق بين التكرارات المشاهدة والتكرارات المتوقعة دال إحصائياً أىأن هناك إختلافاً جوهرياً بينهم ولا يرجع إلى عامل الصدفة ،والتي تعزز قبول الفرضية، أي ان أكبر عدد من المشاهدات هو العدد المؤثر في محور الدراسة ، ونخلص مماتقدم نستنتج قبول الفرض القائل أسس ومعايير للإثبات استخدام والقياس المحاسبي يساعد على إعطاء قيم واقعية و موضوعية لعناصر القوائم المالية.

ومما سبق نؤكد إثبات صحة الفرض القائل أسس ومعايير للإثبات استخدام والقياس المحاسبي يساعد على إعطاء قيم واقعية وموضوعية لعناصر القوائم المالية.

الخاتمة

تشمل :

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

أولاً : النتائج

النتائج التي توصل إليها الباحثون :

1. أن الإفصاح المحاسبي يلعبـدوراً هاماً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية.
2. أن القياس والإفصاح المحاسبي من شأنهما تعزيز جودة المعلومات المالية وتوفيرها لمختلف المستخدمين.
3. أن توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر علىقرارات القوائم المالية.
4. أن المعلومات مؤكدة المصدر بالإضافة الى عدم احتوائها على اخطاء تجعل مصدر الحصول عليهادائماً محل ثقة المستفيدين.
5. أن إستخدام معايير للقياس والإثبات المحاسبي تؤدي الى زيادة الشفافية في القوائم المالية للمنشأة .
6. أن القياس المحاسبي ينطوي على تحديد القيم المتعلقة بكل من العناصر الأساسية التي تشملها القوائم المالية لمنشأة معينة.
7. أن إستخدام أسس ومعايير للإثبات القياس المحاسبي يساعد على إعطاء قيم واقعية وموضوعية لعناصر القوائم المالية.

ثانياً : التوصيات

يوصي الباحثون بالأتي :

1. يجب على المنشأة توفير معايير لتقويم جودة الإفصاح لتعزيز جودة المعلومات .
2. يجب على المنشأة قياس مدى تكامل وترابط خصائص المعلومات التي تحقق جودتها.
3. علي المنشأة توفير المعلومات في صورة صحيحة خالية من أي أخطاء وعلى درجة كبير ة من الدقة
4. ضرورة استخدام وحدة عامة لقياس الأصول وحقوق أصحاب رأس المال والإيرادات والمكاسب والمصروفات.
5. يجب على المنشأة إستخدام معلومات ملائمة ومرنة بحيث يمكن إستخدامها لتلبية رغبات المستخدمين .
6. يجب على المنشأة إستخدام الخصائص النوعية التى تجعل المعلومات مفيدة.

قـائـمـــة الـمـراجـــــــع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً : الكتب العربية

1. احمد نور ،**المحاسبة المالية (القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية والعربية و المصرية)**،الدار الجامعية ،مصر، 2004/2003.
2. أد.عبد الوهاب نصر علي،أد.شحاتة السيد شحاتة، **مشاكل القياس و الافصاح المحاسبى من منظور معايير المحاسبة الدوليه**،دار التعليم الجامعى ،2015،ص311.
3. امين السيد احمد لطفي ،**نظرية المحاسبة (القياس والإفصاح و التقرير المالي)**،الجزء الثاني ،الدار الجامعية ،مصر.
4. أمين السيد أحمد لطفي، **التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر، 2007.
5. تيجاني بالرقي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، دكتوراه دولة، غير منشورة، جامعة سطيف، 2006.
6. الجيلالي بلواضح ، فاتح بلواضح ، **دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتقييم المحاسبي** ،المؤتمر الدولي الأول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الاعمال الدولية ،جامعة المسيلة الجزائر ،5/4 ديسمبر 2012.
7. حسين قاضي ومأمون توفيق حمدان ،نظرية المحاسبة ،الدار العلمية ودار الثقافة ،الأردن ،ط1 ،2004.
8. حنفي عبدالفتاح ، **القياس والتقويم في المحاسبة الدولية** ، دار الكتاب الحديث مصر ،2008.
9. خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط01، 2008.
10. رشيد بوكساني وآخرون، مبدأ **التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبية الدولية نحو القيمة العادلة**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي، المركز الجامعي بالوادي،18-17 جانفي 2010.
11. رضوان حلوة حنان ، **النموذج المحاسبي المعاصر ،(من المبادئ إلى المعايير دراسة معمقة في نظرية المحاسبة)**، الطبعة 02 ، دار وائل عمان ، الأردن ، 2006.
12. رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري – التطبيقات العملية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2009.
13. رضوان حنان حلوة، **بدائل القياس المحاسبي المعاصر (مشكلات محاسبية معاصرة)**، دار وائل، عمان الأردن، 2003.
14. ريتشارد شرويد، وآخرون، نظرية المحاسبة، **ترجمة خالد علي احمد كأجيجي**، وآخرون، دار المريخ، الرياض السعودية،2006.

15. سونيا محمد البكري: **نظم المعلومات الادارية** ، مصر، جامعة الاسكندرية، 2004.
16. سيد عطا الله السيد، **النظريات المحاسبية**، دار الراية، عمان الأردن، ط1، 2009.
17. شعيب شنوف، زاوي أسماء، **دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية** ، الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة المالية ، جامعة سطيف ، الجزائر ،21/20 أكتوبر 2009.
18. صلاح الدين عبدالمنعم مبارك ،**اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية** ، مصر ،الدار الجامعية للنشر ،200.
19. طارق حماد عبدالعال، **المدخل الحديث في المحاسبة (محاسبة القيمة العادلة)**، الدار الجامعية ،الاسكندرية مصر ، 2003.
20. علي أحمد أبو الحسن، و أخرون ، **المحاسبة المتوسطة المفاهيم ومعايير القياس والإفصاح المحاسبي** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،مصر ، 1998.
21. فايز جمعة صلاح النجار ،**نظم المعلومات الادارية** ،الأردن ،دار الحامد للنشر والتوزيع ،2007.
22. كمال عبد العزيز النقيب، **مقدمة في نظرية المحاسبة**، دار وائل، عمان، ط1، 2004.
23. مجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB ، **الإطار التصوري لإعداد وعرض القوائم المالية (**Framework) 2001.
24. محمد الفيومي: **نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية** ، مصر ، المكتب الجامع الحديث ، 1999.
25. محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، 2005.
26. محمد مطر، موسى السيوطي، **الممارسات المهنية في مجالات القياس العرض والافصاح** ، دار وائل، عمان الأردن، ط2، 2008.
27. محمد مطر، موسي السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس**، العرض، الإفصاح، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط02، 2008.
28. محمد مطر، **نظرية المحاسبة**، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2010.
29. مرعي عبد الحي و محمد عباس بدوي، "**مقدمة في أصول المحاسبة المالية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
30. مصطفي حسن بسيوني السعدني، **مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة**، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الإمارات العربية، 4-5 سبتمبر 2007.
31. هواري معراج ، حديدي آدم ، **إشكالية تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح للقوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية**، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ،جامعة البليدة الجزائر ،14/13 ديسمبر 2011.
32. هيني قان جريوتنج ،**ترجمة طارق حماد ،معايير التقارير المالية (دليل التطبيق)**، دار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2006.

33. وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية دار الجامعة الجديدة،** الإسكندرية، مصر، 2002.
34. وليد الحيالي، **الإفصاح المحاسبي في ظل توسع المنهج المحاسبي المعاصر ليشمل المحاسبة الاجتماعية،** منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، متاح على
35. وليد ناجي الحيالى، **نظرية المحاسبة** ، منشورات الأكاديمية العربية في الدنمارك ،2007.

ثانياً : الرسائل الجامعية

1. ابو شلوع ، **محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة دراسة نظرية في بيئة الاعمال المصرية** (مصر ،2013).
2. حمزة العرابي، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق،** رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير،. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2013.
3. حمزة العرابي، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق،** رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2013.
4. حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية،** رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
5. رولا كاسر لايقة ، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار** ،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين سوريا ،2007.
6. زين عبد المالك، **القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي,** رسالة دكتوراه منشوره،2015 (الجزائر : وحدة الحراش ،2012-2013).
7. سفير محمد، "**الإفصاح في المؤسسات في ظل المعايير المحاسبية الدولية** ، "(ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية ،2009).
8. شادو عبد اللطيف ، **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS /IFRS،** (الجزائر: جامعه قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، رساله ماجستير منشوره في المحاسبة، 2013).
9. قادري عبدالقادر ، **القياس المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ،** (مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص مالية ومحاسبة، جامعة المدية، 2009).
10. قوادري محمد "**قباس بنود القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS" ماجستير في العلوم** التجارية ، تخصص محاسبة وتدقيق ، جامعة البليدة 2010 .
11. مصطف حامد الحكيم ، **دور القياس المحاسبي في زيادة المحتوي الإعلامي للتقارير والقوائم المالية بالمنشورة ، دراسة تطبيقيه على بنك فيصل الإسلامي** ، (الخرطوم : جامعة السودان رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة 2007م).

ثالثاً : المجلات والدوريات

1. لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم أحمد فؤاد مكية، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد 29 ، العدد الأول، 2007.
2. هلال يوسف الصالح ، حيدر أحمد حسن صالح ، **كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار**، مجلة العلوم والتكنولوجيا ، 2012.

ثالثاً : الكتب الإنجليزية

1. Ali Tazdait **, maitrise du système comptable financier**,1er Ed ACG, Alger 2009.

رابعاً : المواقع الإلكترونية

1. http:// www.aman-palestine.org. date25/7/2016. 10:38 am.
2. http://www.sefarra.com.date31/7/2016.4:12 pm.
3. http:// www.fibsudan.com /ar2/index.php.date 30/7/2016 .8:25 am.
4. http://www.idb.sd/AR. date1/8/2016.2:52

الـمـــــلاحـــق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

الموضوع : إستبانة

السيد / ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نتوجه إليكم بالشكر والإحترام ، راجين تعاونكم لإنجاح هذا البحث والذي بعنوان : القياس والإفصاح المحاسبي وأهميتهما في جودة المعلومات حيث يقوم الباحثون بإستطلاع أراء موظفي مجموعة من البنوك السودانية بولاية الخرطوم حول مدى إدراكهم للقياس والإفصاح المحاسبي وأهميتهما في جودة المعلومات.

الرجاء من سيادتكم تعبئ هذه الإستبانة بكل دقة وعناية ، مؤكدين لكم أن إجاباتكم ستعامل بسرية وستستخدم فقط للبحث العلمي.

ولكم جزيل الشكر والتقدير

الباحثون :

أحمد حسن عبدالرحمن محمد

الحارث أبوعبيدة الأمين عباس

حسام على الناجي إبراهيم

فاطمة أحمد عثمان أحمد

معتز أزهري أحمد سيد أحمد

المعلومات الشخصية :

الرجاء وضع علامة (√) أمام الإجابة الصحيحة :

1. الجنس

ذكر ☐ أنثى ☐

2. العمر

25 - 35 ☐ 36 - 45 ☐

46 فأكثر

3. التحصيل العلمي

بكالريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراة ☐

4. التخصص:

إدارة ☐ محاسبة ☐ أخرى ☐

5. الخبرة العملية

أقل من 6 سنوات ☐ من 6 – 10 ☐ من 11 – 15 ☐

من 16 – 20 ☐ أكثر من 20 ☐

ثانياً : عبارات الإستبانة :

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة المناسبة

الفرضية الأولى : إن القياس والإفصاح المحاسبي من شأنها تعزيز جودة المعلومات وتوفيرها لمختلف المستخدمين :

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1.	إن عدم وجود معايير لتقويم جودة الإفصاح على المعلومات يفقدها المصداقية الملائمة كركيزة لإتخاذ القرارات.					
2.	أن القصور في متطلبات الإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة.					
3.	عب الإفصاح المحاسبي دوراً هاماً في إثراء قيمة ومنفعة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية.					
4.	يرتبط الإفصاح بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها ، والتي من شأنها تؤدي إلى زيادة قيمة وجودة المعلومات التي تحتويها تلك القوائم من وجهة نظر مستخدميها.					
5.	يركز الإفصاح المحاسبي على الطريقة المنهجية التي يتم بها إظهار وتوصيل المعلومات إلى المستفيدين.					
6.	إن قياس جودة المعلومات يرتبط بتكامل وترابط الخصائص التي تحقق حودتها.					

الفرضية الثانية : توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية:

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1.	تعتبر الخصائص النوعية من الصفات التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين.					
2.	توافر المعلومات الشاملة لجميع متطلبات ورغبات المستفيدين دون تفصيل زائد إيجاز يفقدها معناها يؤثر في قرار المستخدم.					
3.	تساعد المعلومات الملائمة أو المرنة بحيث يمكن إستخدامها لتلبية رغبات أكثر من مستفيد.					
4.	إن المعلومات مؤكدة المصدر بالإضافة إلى عدم إحتوائها على أخطاء تجعل مصدر الحصول عليها دائماً محل ثقة المستفيدين.					
5.	عدم تغيير محتوى المعلومات يجعله مؤثراً على المستفيد أو تغير المعلومات حتى تتوافق مع أهداف أو رغبات المستفيدين.					
6.	إمكانية القياس الكمي للمعلومات الرسمية الناتجة من نظام المعلومات تؤثر على قرار المستخدمين.					
7.	عندما تكون المعلومات في صورة صحيحة خالية من أي أخطاء وعلى درجة كبيرة من الدقة فإنها تؤثر في قرارات المستخدمين.					

الفرضية الثالثة : إستخدام أسس ومعايير للإثبات والقياس المحاسبي يساعد إعطاء قيم واقعية وموضوعية لعناصر القوائم المالية:

م	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1.	القياس المحاسبي ينطوي على تحديد القيم المتعلقة بكل من العناصر الأساسية التي تشملها القوائم المالية لمنشأة معينة.					
2.	للقياس المحاسبي دور في إعطاء قوائم مالية ذات مصداقية وأكثر واقعية.					
3.	إن إستخدام معايير للقياس والإثبات المحاسبي تؤدي إلى زيادة الشفافية في القوائم المالية للمنشأة.					
4.	يتطلب القياس المحاسبي إستخدام وحدة عامة لقياس الأصول وحقوق أصحاب رأس المال والإيرادات والمكاسب والمصروفات.					
5.	تعنى المحاسبة المالية بقياس التغيرات في أصول المنشأة وخصومها مما يساعد على إعطاء قيم واقعية وموضوعية لعناصر القوائم المالية.					
6.	إن الإثبات المحاسبي يتم لأثار الأحداث الداخلية والخارجية والإبلاغ عنها في الفترات الزمنية التي تقع فيها.					